

PROVISIONAL

A/43/PV.79  
13 January 1989

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والسبعين

المعقودة بقصر الأمم ، في جنيف ،  
يوم الأربعاء ، ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، الساعة ٠٩/٠٠

الرئيسي : السيد كابوتو (الأرجنتين)  
شَم : السيد الشكر (نائب الرئيس) (البحرين)

- تنظيم العمل (تابع)

- قضية فلسطين [٣٧] (تابع)

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة  
للتصرف

(ب) تقرير الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات  
الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة  
الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها  
موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية  
بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza  
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ٩/٢٠تنظيم العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول ، أود ان استرعي انتباه الممثلين الى بعض العناصر المتعلقة بتنظيم عملنا . سوف نحاول الاستماع الى أكبر عدد ممكن من المتكلمين في الجلستين المقررتين لهذا اليوم ، وبوجه الخصوص في جلسة بعد ظهر اليوم المطولة . يذكر الممثلون المحترمون ان هذه الجلسات التي تعقد في جنيف قد تقرررت وفقا لقرار اتخذته الجمعية العامة خصص ثلاثة أيام لعملنا هنا . لذلك يتعين علينا ان نختتم عملنا في غضون تلك الايام الثلاثة ، وهذا يعني ان جلسة بعد الظهر ستبدأ الساعة ١٥/٠٠ ومن المحتمل جسدا ان تمتد حتى وقت متأخر من المساء ، وبالتأكيد ستتجاوز الساعة العاشرة مساء . وسنحاول استيعاب المتكلمين المدرجين لجلسة بعد ظهر يوم الخميس في قائمة المتكلمين لهذا المساء .

وأسف لأي عناء قد ينجم عن هذا التغيير في المواعيد ، غير انني لعلى يقين ان الممثلين سوف يتفهمون بأنه يتعين علينا بالفعل عدم تجاوز الوقت المخصص لنا بموجب القرار القاضي بنقل جلسات الجمعية العامة هذه الى جنيف . لذلك لا بد لي ان أشدد على ضرورة ان تكون البيانات موجزة قدر الامكان ، وأشكر الممثلين على تفهمهم .

البند ٢٧ من جدول الاعمال (تابع)قضية فلسطين

(أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

(A/43/35)

(ب) تقرير الامين العام (A/43/272 و A/43/691)

(ج) مشاريع القرارات (A/43/L.50 و A/43/L.51 و A/43/L.52)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اذكر الممثلين بأنه وفقا

للمقرر الذي اتخذ أمس سوف تقفل قائمة المتكلمين اليوم الساعة ١٢/٠٠ ظهرا . لذلك أرجو من المشاركين الذين يرغبون في الكلام ادراج اسمائهم في أسرع وقت ممكن .

السيد دولغو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أيضا أن

اشيد برئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، السيد ياسر عرفات ، لما يتمتع به من نفاذ بصيرة وشجاعة وللطريقة البارة التي عرض فيها قرارات دورة الجزائر التاريخية التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني ولما قدمه من معلومات اضافية بشأن مواضيع تكتسي أهمية حيوية .

ان نظر الجمعية العامة في البند المدرج على جدول الاعمال والمعنون "قضية فلسطين" يعتبر مسألة بالغة الأهمية هذا العام . إذ أن الانتفاضة والتصميم اللذين عبر بهما الشعب الفلسطيني عن رفضه الاحتلال الاجنبي ، والتأكيد الراجع الذي أعلنت به الانتفاضة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والتحرك الواسع الذي تمثل في التضامن والتعاطف الدوليين مع كفاح الشعب الفلسطيني . واخيرا ولكن ليس آخرا ، محتويات القرارات الاخيرة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني ، كلها تمثل سلسلة عناصر جديدة يمكن للمرء أن يستنتج منها ان هناك ظروفا مؤاتية تلوح في الأفق من أجل إنجاح الجهود الرامية الى تسوية سياسية سلمية للمشاكل التي تكتنف الشرق الاوسط . ان جميع هذه العناصر توفر لأفضل محفل عالمي تمثيلي ، الا وهو الامم المتحدة ، فرصة ممتازة ، لكي تقوم بدورها بوصفها عنصرا حفازا في مبادرات السلام ولكي تساهم مساهمة حاسمة في الشروع في العملية المفضية الى احلال السلم العادل والدائم في المنطقة .

ان بلادي ، رومانيا ، ما فتئت تولي أهمية خاصة للمشكلة الفلسطينية . وما برحت تؤيد التوصل الى تسوية شاملة للمشاكل في الشرق الاوسط من خلال الوسائل السلمية والسياسية ، بغية احلال السلام العادل والدائم في المنطقة وايجاد تسوية تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وتضمن حق جميع الدول في المنطقة في الوجود ، بما فيها اسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ان رومانيا تحتفظ بعلاقات نشطة مع جميع بلدان المنطقة ، بما فيها جميع الاطراف المعنية بالصراع وتسمى بكل وسيلة ممكنة الى الاسهام في تسوية هذه المشكلة . ولتحقيق هذا الهدف اضطلعت قيادة بلادي بحوار منتظم مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومع حكومة اسرائيل وحكومات البلدان العربية في المنطقة . وقد دأبنا على الاعراب عن آرائنا الصريحة استنادا الى مواقفنا المبدئية والى ضرورة ايجاد تسوية سياسية شاملة . لقد كانت بلادي من بين البلدان التي بدأت في ابراز أهمية وضرورة عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة ، انطلاقا من قناعة مؤداها ان أي تسوية في هذا الاطار ليست ممكنة فحسب بلل أيضا محبذة لأن من شأنها الوفاء بمصالح الشعب الفلسطيني ودولة اسرائيل ، والى مصالح السلم والامن في المنطقة وفي العالم أجمع .

وفي رأينا انه قد آن الاوان للاعتراف بالحقيقة التي لا يمكن نقضها ، ان مشاكل الشرق الأوسط لا يمكن حلها عن طريق أساليب التسوية والابقاء على الوضع الراهن ، ولا عن طريق الحلول التي تفرض من الخارج . لقد آن الاوان لكي نسلم ، من خلال العمل السياسي البالغ الأهمية والمسؤول بأنه لا يمكن التوصل الى تسوية تتفق مع مصالح الشعب الفلسطيني ومصالح جميع الدول في المنطقة وتعزيز السلم العالمي إلا بقبول الحقيقة واجراء الحوار على اساس تلك الحقيقة وهي الاطار القانوني المناسب . لقد أوفت منظمة التحرير الفلسطينية بهذه الشروط على النحو الكامل . ان الشرعية والواقعية والجدية التي اتسمت بها قرارات المؤتمر الوطني الفلسطيني لا يمكن انكارها .

ان حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة لا ينبع من التاريخ القديم حتى تاريخ المنطقة الحديث فحسب ، بل ينبع أيضا من قرارات الامم المتحدة بدءا بقرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٣) الصادر في عام ١٩٤٧ حتى العديد من القرارات الأخرى ، بما فيها قرارا مجلس الامن ٢٤٣ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ان جميع هذه الوثائق تبرز بوضوح رفض الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، وتؤكد حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة

جنباً الى جنب مع دولة اسرائيل على ارض فلسطين . لذلك فإن رومانيا انسجاماً مع موقفها المبدئي قد اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة المعلنه .

ان الحكومة الرومانية ترحب بالمقررات الاخرى التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورة الجزائر وتأييدها ، وهي قرارات تنطوي على الاستعداد للعمل نحو التوصل الى تسوية تفاوضية على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، والاعتراف الضمني بدولة اسرائيل ، الذي اكمله النداء الذي وجهته من هذه القاعة قيادة تلك الدولة من اجل رفض العنف والارهاب بجميع اشكالهما . ان هذه خطوات هامة للاغاية من اجل الشروع في المفاوضات في اطار المؤتمر الدول بهدف تعزيز التوصل الى تسوية شاملة وعادلة .

ان الحكومة الرومانية تأمل في ان يبذل كل جهد ممكن وان يسود الشعور بالمسؤولية لتحقيق عقد هذا المؤتمر ، تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وجميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، ودولة اسرائيل .

وكما ذكر رئيس بلادي ، نيكولاي تشاوشيسكو اخيراً :

"ان رومانيا انسجاماً مع السيادة التي ما برحت تتبعها سوف تواصل العمل نحو التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات لجميع المشاكل القائمة من اجل تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الى العيش في وطن حر وديمقراطي ومستقل ، بالتعاون مع جيرانه" .

وبفضل إرادة الغالبية الساحقة من الدول الاعضاء ، تمكنت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه التي تعقد في جنيف من الاستماع الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ياسر عرفات . وبينما نرحب بهذا التطور ، نلاحظ مع الاسف انه كان ينبغي عقد هذه الجلسات في نيويورك . وفي الحقيقة ما من شيء يبرر عدم السماح لرئيس منظمة تتمتع بمركز رسمي في الامم المتحدة من المشاركة في اعمال هذا المحفل العالمي .

ولهذا ، نلاحظ بأسف محاولات الدوائر السياسية في دول معينة للتقليل من أهمية قرارات الجزائر أو لتشويه معناها . كما نلاحظ بأسف أن أعمال العنف والاعتداءات العسكرية مازالت تتركب في المنطقة . ولمالح السلم والامن الدوليين لا ينبغي أن تكون هناك أعمال من أي نوع قد تعطل بدء حوار سياسي أو تحبط الاتجاهات الإيجابية في ذلك السياق ، أو تقلل من قيمة المبادرات التي قدمت والاعتراف بها وتقييمها على نحو سليم واستخلاص النتائج اللازمة منها .

ونعبر عن تقديرنا للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار في جهوده من أجل كفالة تسوية لصراع الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية ، في إطار مؤتمر دولسي ، ونعتقد أن الجمعية العامة ينبغي أن تطلب منه تكثيف جهوده في هذا الاتجاه ، في ضوء مجموعة التطورات الاخيرة والظروف الجديدة التي ظهرت . وفي نفس الوقت ، من الضروري أن نحدِّث ونكيِّف مهام وأنشطة أجهزة الأمم المتحدة التي تتحمل مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بمشكلة فلسطين - ولاسيما اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة - مع التطورات والظروف الجديدة .

ولكن رومانيا تعتبر أن الهدف الاساسي أولا وقبل كل شيء لانشطة الأمم المتحدة في هذا المقام هو أن تُبذل جهود إضافية لعقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة للسعي من أجل إيجاد تسوية سلمية دائمة وعادلة لصراع الشرق الاوسط .

إن عدد الدول التي تعترف بدولة فلسطين الجديدة يتزايد . وإن اعتراف أكبر عدد من الدول بها قد يساعد على الحفاظ على الزخم الإيجابي ودفعه للأمام باتجاه تحقيق الظروف المواتية لبدء عملية سلم في الشرق الاوسط واختتامها بنجاح .

لقد حان الوقت لأن يقوم الفلسطينيون والإسرائيليون ، في حرية واستقلال وسيادة ، بوضع نهاية للعداوات ومصادر المواجهة القديمة ، وتعزيز التعاون من أجل سلم ورخاء جميع شعوب المنطقة ، حتى يصبح السلم عنصرا للاستقرار ويقدم إسهما هاما في حل المشاكل التي تواجه الإنسانية .

السيد فال (السنغال) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لا أود أن أتعرض للأسباب التي اضطرت الجمعية العامة للاجتماع هنا ، ولكنني سأعرب فقط عن الامتنان الكبير الذي يشعر به وفدي تجاه الحكومة السويسرية ، وكذلك سلطات مدينة جنيف الجميلة ، للكرم والضيافة التقليدية ولكل شيء فعلوه لتسهيل انعقاد جلساتنا هنا .

إن بحث الجمعية لقضية فلسطين هذه السنة له مغزى خاص بالنسبة لميلادها ،

السنغال ، للأسباب التالية :

أولا ، أنها تجري في وقت تجدد فيه الأمم المتحدة حياتها ، وحيث بدأت عملياتها تبعث الأمل في النفوس تلقي ظلالها على كل الصراعات الإقليمية التي تهدد السلم والأمن الدوليين على نحو خطير .

ثانيا ، تجري مناقشاتنا بعد بضعة أيام فقط من الإعلان التاريخي الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في الجزائر - تلك المدينة التي أشربت بتاريخ الشعوب المقاتلة من أجل الحرية - بإعلان استقلال دولة فلسطين .

وأخيرا ، وفوق كل هذا ، فإن وجود الرئيس ياسر عرفات - الذي نحياه على شجاعته وبصيرته وشعوره الجاد بالمسؤولية - يضيء على مناقشاتنا الجديدة التي تتفق مع الأحداث . إن بيانه الواضح والمسؤول والمؤثر بالأمس وعرضه للمبادرة الفلسطينية ونداءه النابض بالحياة إلى إسرائيل لدليل ساطع على التزام الفلسطينيين بالسعي إلى أجل إيجاد حل سلمي وعلى رغبة الفلسطينيين في العيش على أرضهم في كرامة وحرية عسرين طريق إقامة سلم حقيقي ، سلم يقوم على العدالة .

ويشرفني عظيم الشرف ، بالنيابة عن رئيس جمهورية السنغال ، السيد عيسى ضيوف ، أن أعرب مرة أخرى للسيد عرفات عن التأييد القوي والتضامن الفعال والنشيط من جانب السنغال حكومة وشعبا لاثقائنا الفلسطينيين . وقد قدمنا ذلك التأييد فسي الماضي ونقدمه اليوم في معاناتهم ، ونأمل أن نقدمه في المستقبل ، بسعادة وفخر ، عندما يستردون وطنهم .

الم يحن الوقت بعد لأن تقدم الجمعية العامة ، التي تحترم حقوق وحرريات كل شعب في تقرير مصيره في سيادة تامة ، دفعة جديدة لزخم حقيقي صوب إقرار السلم في الشرق الأوسط ، تلك المنطقة من العالم التي أسهمت كثيرا في تاريخ وحضارة العالم ؟ وفي هذا المعنى من أجل السلم يجب على المجتمع الدولي أولا وقبل كل شيء أن يسلم بأن الشعب الفلسطيني له الحق في تأكيد هويته الوطنية وإقامة دولة حرة ومستقلة .

ويجب أن نذكر بأنه منذ البداية ، عندما اعتمدت الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ خطة تقسيم فلسطين ، في القرار ١٨١ (د - ٢) ، أشيرت مشكلة الشرق الأوسط في سياق تطبيق حق تقرير المصير بالنسبة لشعبين ، أحدهما يهودي والآخر عربي ، على نفس الأرض . وبعد ذلك ، توارت عملية تقرير المصير هذه وراء عناصر شديدة التعقيد فرضت الصراع خاصة بين إسرائيل والدول العربية ووضعتهما في مواجهة بعضهما البعض ، ومن ثم كانت تبدد أية آفاق للسلم .

لقد ظلت الأمم المتحدة ذاتها لفترة طويلة عند تناولها مسألة الشرق الأوسط لا تهتم إلا بجانب الصراع بين العرب والإسرائيليين . ولم تصحح هذا الخطأ إلا في ١٩٧٥ ، بالتسليم بأن مشكلة فلسطين كانت لب الصراع في الشرق الأوسط وبتشكيل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .



وبعد عام من إنشاء اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أوصت اللجنة الجمعية العامة بالمبادئ التوجيهية اللازمة لتسوية المشكلة الفلسطينية والتي تشكل مختلف مقوماتها الاساسية مما يلي : انسحاب إسرائيل من جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه ، وفي تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة في فلسطين ، ومشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في كل جهود السلام . وقد اعتمدت الجمعية العامة كل هذه التوصيات في عام ١٩٧٦ .

وبالإضافة إلى ذلك ، هناك الاحكام ذات الصلة بالموضوع لسلسلة من القرارات التي اتخذتها الامم المتحدة بشأن المسألة والتي تنص على الاعتراف بسيادة دول المنطقة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي .

والسنغال التي تنخرط في هذا السعي من أجل إيجاد حل عادل ودائم للحالة في الشرق الاوسط ، تذكر بأنه في عام ١٩٨٣ ، اثناء المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، المعقود في جنيف ، اعترفت البلدان المشاركة في المؤتمر والبالغ عددهما ١٣٧ بلدا ، بما يلي :

"حق جميع الدول في المنطقة في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا ، مع توفير العدالة والامن لجميع الشعوب" (A/CONF.114/42 ، الفقرة ٤ (و))

بما في ذلك دولة فلسطين . وهكذا ، فإن السبيل إلى السلم قد تحدد بوضوح . واليوم أكثر من أي وقت مضى ، تشير قضية فلسطين ضمير الإنسانية ، وتخلق تحديا عاجلا لمصادقية منظماتنا ، وتتطلب منا في نفس الوقت إيجاد الحلول اللازمة على نحو عاجل لحلقة العنف وتعننت بعض الدول التي لاتزال تفكر ، بالرغم من كل الأدلة ، الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب شهيد .

ولست بحاجة إلى التذكير بأن الانتفاضة - ثورة الحجارة تلك ، وهذه الاستجابة الجديدة لجيل اختار المقاومة من الداخل - ليست إلا رفضا من الشباب أن يتعرضوا

للسيطرة ، الشباب الذين يشعرون بالقلق حول مستقبلهم ، والذين يطمحون على الكفاح من أجل التحرير ويبدركون مسؤولياتهم التاريخية . وهؤلاء الشباب الفلسطينيون الذين لا يطالبون إلا بأن يسمح لهم أن يعيشوا في سلم وأمن مع جيرانهم ، ينتظرون الرد الذي يحق لهم أن يتوقعوه منا . ويجب علينا ألا نخيب آمليهم . بل على العكس من ذلك ، يقع على عاتق منظمنا واجب والتزام ، وهي تواجه تساؤلات وقلق الشباب الفلسطيني ، بأن تجلب لهم نَفَسًا جديدًا مشبعًا بالسلم والعدالة واحترام حقوق الإنسان .

وهذا العام الذي يوافق الذكرى الأربعين للإعلان الخاص بحقوق الإنسان - لن يسهم أي رد لا يقوم على القانون والعدل والإنصاف إلا في زيادة اشتعال الحقد وخلق الإحباط وتسميم الأذهان وأخيرا في الإفشاء إلى العنف الاعمى .

ولقد علمت السنغال ورحبت بحقيقة أن المجلس الوطني الفلسطيني بإيمانه بالسلم وبحكمته وواقعيته وإحساسه السياسي ، قد قبل على نحو قاطع ودون غموض بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) اللذين يدور حولهما خلاف شديد . ولقد أكد الرئيس عرفات على ذلك بالأمس أمام هذه الجمعية . وهذا الموقف الشجاع والملتزم بالمسؤولية الذي يسرنا أن نوكدّه ، هو أوضح دليل على امتداد الشعب الفلسطيني وممثله الأصيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، أن يرفعا عاليا اليد التي تحمل غصن الزيتون الشهير ، رمز السلام والأخوة .

فكيف إذن يمكننا أن نخفق في الترحيب بهذا الحدث ونناشد كل الأطراف المعنية والمهتمة أن تسوي خلافاتها وتوسع وتؤيد العنصر الأساسي - أي ، إقامة السلم في الشرق الأوسط ، حيث توحيد كل الشعوب طاقاتها الخلاقية وتضمها في خدمة السلم وتآخي الشعوب في نفس الوقت الذي تحترم فيه وجهات النظر المختلفة للشعوب الأخرى .

ولهذا فإن وفد بلادي يفتنم هذه الفرصة ليوجه نداءً عاجلا إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن ينظروا في الحالة ويتوصلوا إلى تقييم نابغ من التقاء الآراء . لأنه إذا تمسك كل طرف بموقفه ، فإننا نخشى أن تصبح الأحقاد المتكدمة من

الماضي عبثاً من الامتنكار الذي يمكن أن يفوت لفترة طويلة مقبلة فرص إقامة ملم دائم في الشرق الاوسط ، وهي منطقة قد شهدت خمس حروب إسرائيلية - عربية ، بما ترتب عليها من عواقب مؤذية .

إن الابتزاز والمضايقة والإذلال من جميع الأنواع ، وأعمال القمع التي لا حصر لها وغيرها من الاعتداءات الخطيرة على الكرامة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم تتمكن من سحق الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني الباسل تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الوحيد والاصيل الذي اختاره بحرية .

ويعلمنا التاريخ أن من العبث محاولة كبت شعب مصمم ، شعب التزام بالدفاع عن حقه في الوجود وعقد العزم على ذلك . كما يعلمنا التاريخ أن الامتجبات السيامية وحدها هي التي يمكن أن توفر آفاق الحل العادل والدائم ، آخذين في اعتبارنا التطلعات المشروعة للشعب الذي جُرد من حقوقه وهوجمت كرامته ولكنه مازال على اقتناع بعدالة قضيته .

وهكذا فإن أبواب السلم في الشرق الاوسط مفتوحة اليوم ، حتى تتمكن شعوب المنطقة الفخورة للفاية بثقافتها والمتعلقة بهوياتها ، من العيش في سلم واستقرار داخل حدود آمنة ومكفولة ومعترف بها في نهاية المطاف .

وترى السنغال ، التي تشغل منصب رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، أن هذا هو المعنى والنطاق اللذين ينبغي أن تتخذهما الرسالة التي وجهها المجلس الوطني الفلسطيني إلى المجتمع الدولي من الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ .

ولهذا فإن بلدي يعتبر أن من اللازم بل والعاجل الإبقاء على زخم التحرك الحالي لبناء جبهة مشتركة من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلم في الشرق الاوسط . لأنه كما قال الرئيس عبدو ضيوف ردا على سؤال بشأن المقومات الأساسية لدولة فلسطين :  
" ... يجب علينا الآن أن نتأكد من أن دولة فلسطين قد أصبحت حقيقة

واقعة لدى كل فرد" .

ويدعو بلدي كل الأمم التي تتمسك بالسلم والعدالة والحرية أن تشارك في تحقيق هذه الخطة النبيلة .

السيد فرح (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قريبا يكون قد مضى شهران على قيامي بتهدئتك تهنئة صادقة على انتخابكم لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ومرة أخرى أود أن أعيد ثقة وفد بلادي في صفاتكم القيادية وخاصة في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ منظماتنا . وأود كذلك أن أعبر عن امتناننا الصادق للأمين العام للأسلوب الذي يستحق الشناء الذي يقود به المنظمة في مواجهة مشاكل سياسية ومالية حادة .

هذا العام يكون قد مضى ٤٠ عاما على نزوح الفلسطينيين أو مآسيتهم . ومن سخريات القدر أن توافق تلك المأساة الذكرى الأربعين لاعتماد الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان . هذه المأساة لم تحدث بطريق الصدفة . لقد كانت أمرا حتميا حيث تعود جذور المشكلة إلى بزوغ الفكرة الصهيونية منذ أكثر من قرن ، وما أعقبها من التفلفل الصهيوني في فلسطين بهدف رئيسي هو الاستيلاء على فلسطين كلها . وعن موقف القيادة الصهيونية من التقسيم قال المؤرخ الإسرائيلي سيمحا فلاغبان ما يلي :

"باختصار ، كان قبول قرار الأمم المتحدة بالتقسيم دليلا على البراغماتية الصهيونية في ذاتها . لقد كان قبولا تكتيكيا ، خطوة في الطريق الصحيح ونقطة انطلاق من أجل التوسع حينما تسنح الظروف" .

تلك الدوافع الشريرة صاغها على نحو أفضل ديفيد بن غوريون مانع إسرائيل الذي أوضح آراءه قائلا :

"هدفنا النهائي هو القضاء على الشعب الفلسطيني سواء كخمس أو كقاطن للإقليم نفسه وإنكار حقه في دولة مستقلة" .

وينبغي تفسير تجاوزات إسرائيل على الأراضي العربية واحتلالها وإقامة المجتمعات المستوطنة فيها على مر الـ ٤٠ عاما الماضية على أنه تنفيذ لهذه الخطة الكبيرة . وعلى حد قول فلاغبان :

"كان الجيش في التحليل النهائي أساس الإنجاز السياسي كله" .

وفي عام ١٩٦٧ نجد أن إسرائيل ، وقد حققت مخططاتها الموهولة ، أغلقت الباب مرة وإلى الأبد في وجه الفلسطينيين . وما فتئت إسرائيل ترفض على الدوام جميع أشكال التفاوض وتعلن أن الفلسطينيين ليس لهم دور في السعي من أجل إيجاد حل للصراع . وقد باتت إسرائيل أقل اكتراثا بشكل متزايد بالتبعات بعيدة المدى ، الأخلاقية والقانونية والسياسية ، لتلاعباتها وتحريفاتها وأكاذيبها . ولهذا الأمر قام بتلخيصه المؤرخ الانكليزي المشهور أرنولد توينبي :

"لا فرق بين الخطأ والصواب في فلسطين ، كما هو في أي مكان آخر . الغريب في القضية الفلسطينية هو أن العالم قد أمضى إلى الطرف المرتكب للجرم وأعطى أذانا صماء لضحاياه" .

وخلال الـ ١٢ شهرا الماضية اجتذبت الثورة في الأراضي العربية أنظار العالم . إن الانتفاضة أذهلت وهزت الاعتداد الإسرائيلي بالنفس . وكان هذا أمرا حتميا . إن الانتفاضة تمثل تعبير الشعب المباشر رفضا للحرمان والتشريد والإنسانية . إنها تعبير عن الاحباط والمرارة اللذين نشأ عبر ٢٠ عاما من السياسات القمعية .

ولأربعين عاما تحاشى المجتمع الدولي قضية فلسطين التي استمرت في الظهور على جدول أعمال الأمم المتحدة دون أي أمل في إيجاد حل عادل ودائم . وتغطي قرارات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين الآن أربعة مجلدات .

وفي الوقت الحاضر تشهد قضية فلسطين ولادة جديدة ، مجتذبة أنظار العالم مرة أخرى إلى المصير المأساوي للفلسطينيين . وجيبوتي تحيي إصرار الشعب الفلسطيني وشجاعته ونضجه وتوجهه العملي .

وقد تبلورت محصلة هذا كله في الاجراء التاريخي الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في الشهر الماضي في الجزائر الذي خلص إلى اعتماد وثيقة ذات أهمية قصوى :

لقد تم قبول اتفاق تفاوضي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) اللذين يدعوان إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في مقابل الأمن والاعتراف .

وأعلنت الدولة الفلسطينية على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الذي قسم فلسطين إلى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية .

لقد ولدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة زخما جديدا في العملية الدبلوماسية وأتاحت فرما جديدة للسلام . وينبغي للمجتمع الدولي ، عن طريق الامم المتحدة ، أن يجد حلا سلميا للصراع العربي الإسرائيلي الذي يتمثل في كفاح شعب يقاتل من أجل تحرير نفسه من الفظائع التي ابتلي بها من جراء منهب الصهيونية .

إن اتخاذ الجمعية العامة قرارها ٢١/٤٣ بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن انتفاضة الشعب الفلسطيني يمثل الالتزام الجماعي للمجتمع الدولي بالدعوة إلى مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط .

وفي هذا الخصوص نحث جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة على أن تصر على أن ينعقد دونما ابطاء مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وأن تشترك فيه على قدم المساواة جميع الاطراف المعنية ومنها دولة فلسطين وكذلك الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن . وخطه السلم ينبغي أن تكون كلاً لا يتجزأ وواضحة وتستند إلى قرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن ايجاد حل عادل ودائم دون الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير .

إن توافق آراء المجتمع الدولي بشأن البحث عن حل دائم لقضية فلسطين قد أدى إلى عقد الجمعية العامة خارج مقرها في نيويورك لأول مرة منذ انشاء الامم المتحدة في ١٩٤٦ .

إن وجود أغلبية الدول الاعضاء هنا في جنيف للاستماع إلى الرئيس عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني الذي رفض البلد المضيف منحه تأشيرة دخول يبعث برسالة اجماعية ضد عمل ليس له ما يبرره أفسد الدور المتوخى للولايات المتحدة في الشرق الاوسط بوصفها "الوسيط النزويه" .

إن وجود السيد عرفات هنا حدث تاريخي . فلاكتر من عشر سنوات لم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى رغم احكام قراري الجمعية العامة ٢٣٣٦ (د - ٢٩) و ٢٣٧٥ (د - ٢٠) ، وهو اشتراك لا غنى عنه لاي جهود او مداوات او مؤتمرات تعقد تحت رعاية الامم المتحدة للنظر في قضايا الشرق الاوسط .

إننا نود بكل اخلاص ان تعطي الجمعية اعترافها الكامل بالامة الفلسطينية الوليدة ، بما فيه حق شعبها الثابت في تقرير المصير والسيادة الوطنية . في الختام اود ان اشكر اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لمساهمتها الفعالة الهامة في اجتذاب الاهتمام العالمي إلى معاناة الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال الاسرائيلي ولتوصيتها الجمعية بتنفيذ برنامج العمل الخاص بتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني .

وتلاحظ حكومة جيبوتي بفخر وارتياح مقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي اعلنتها هنا الرئيس السيد ياسر عرفات بشجاعة وبطريقة عملية . ونؤكد مرة اخرى تأييدنا لمنظمة التحرير الفلسطينية ونرحب بإعلان المجلس الوطني الفلسطيني للدولة الفلسطينية الوطنية .

السيد تشي هوايوان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : منذ

مناقشتنا لقضية فلسطين في الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، حدثت تطورات مشجعة في العلاقات الدولية . فالحالة الدولية تتقدم صوب الانفراج ، كما ان التموية السلمية للمنازعات الإقليمية عن طريق الحوار أصبحت اتجاهها رئيسيا . وحالات الصراع في بعض مناطق العالم الساخنة في طريقها إلى الحل أو إلى إمكانية الحل . إلا أن القضية الفلسطينية التي ظلت دون حل لمدة تزيد على ٤٠ عاما ، تفرض نفسها اليوم على المجتمع الدولي . إن اضطرارنا لعقد الاجتماعات هنا في جنيف لمناقشة هذه القضية يدعو إلى الأسف ويجعلنا نشعر بالضرورة الملحة لايجاد حل لها ، ولقضية الشرق الاوسط برمتها .

وكما هو معلوم لدى الجميع ، فإن إسرائيل لا تزال حتى الآن تحتل أجزاء كبيرة من الأراضي العربية . ونتيجة لذلك ملب الآلاف من الفلسطينيين بوقاحة من حقوقهم وموارد رزقهم . وقد تحمل الشعب الإسرائيلي أيضا عبئا كبيرا . إن التوصل العاجل إلى تحقيق سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط هو المطمح المشترك للشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية ، كما أنه الرغبة التي يتطلع إليها منذ أمد بعيد الشعب الإسرائيلي أيضا . وهو ما يريده المجتمع الدولي بأكمله .

إننا نعتقد أن القضية الفلسطينية هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ولن يستتب السلم والهدوء في المنطقة إلا بعد حل المشكلة الفلسطينية . ومن الظلم الصارخ أن يحرم الشعب الفلسطيني الذي يعيش في فلسطين منذ أجيال عديدة من حقوقه الوطنية المشروعة . والطريق إلى تسوية هذه المشكلة يكمن في ضمان ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية المشروعة . وطوال العقود القليلة الماضية قام الفلسطينيون ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، بالكفاح ببطولة وبلا هوادة في سبيل استعادة حقوقهم الوطنية المشروعة . ومنذ نهاية العام الماضي على وجه الخصوص ، بدأوا يكافحون ضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ، مدلين بذلك على عزمهم الاكيد على تحدي القوة الفاشمة وعدم الاستسلام إلى أن يحققوا هدفهم . وقد أدى كفاحهم إلى فشل سياسة الاحتلال الإسرائيلية . إن ذلك الكفاح ، ذو القاعدة العريضة ، يحظى بتعاطف وتأييد شعوب العالم والمجتمع الدولي ، ويعطي حيوية جديدة لعملية البحث عن السلام في الشرق الأوسط .

إن الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني أخيرا بالجزائر كانت معلما هاما في مضار كفاح الشعب الفلسطيني لاستعادة أراضيهِ المسلوبة واسترداد حقوقه الوطنية . وتعتبر القرارات التي اتخذتها تلك الدورة ، وهي قرارات معقولة وعملية ومرنة ، عن اخلاص منظمة التحرير الفلسطينية في بحثها عن تسوية سياسية للقضية الفلسطينية . وقد أصدرت الدورة إعلانا بالاستقلال يأذن بإنشاء دولة فلسطينية . وعبر ذلك عن عزيمة الشعب الفلسطيني واختياره التاريخي ، وأشار إلى بدء مرحلة جديدة في القضية الثورية الفلسطينية .



لقد أشار ذلك الإعلان اشارة صريحة إلى استعداد منظمة التحرير الفلسطينية للتعایش مع اسرائيل وأكد على إنشاء اتحاد كونفدرالي في المستقبل بين الدولة الفلسطينية والاردن . كما وافقت منظمة التحرير الفلسطينية في بيانها السياسي على قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وضمانات الحقوق الوطنية الشرعية للشعب الفلسطيني كأساس لمؤتمر دولي للسلام بشأن الشرق الاوسط ، وأعلنت من جديد معارضتها للارهاب بجميع صوره ، بما فيه الارهاب الذي تمارسه الدولة . وقد أكد الرئيس عرفات من جديد في استكهولم أخيرا أن منظمة التحرير الفلسطينية قد قبلت وجود اسرائيل في الشرق الاوسط كدولة .

ويدلل كل ذلك بوضوح على اخلاص منظمة التحرير الفلسطينية . وقد آن الاوان لاسرائيل لكي تقيّم الحالة وتقدم استجابة ايجابية . إلا أن مما يؤسف له أن الحكومة الاسرائيلية تتخذ موقفا معاديا وترفض الخطوات الايجابية التي قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية ، مهددة بقمع كفاح الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال بمزيد من القسوة . وتبين الوقائع أن عناد السلطات الاسرائيلية وتعنتها هما العقبتان الرئيسيتان في طريق تسوية مشكلة الشرق الاوسط . ومن المؤسف كذلك أن الاوضاع قد تدهورت إلى درجة أن الدولة المضيفة لمقر الامم المتحدة قد رفضت اعطاء تأشيرة دخول لرئيس منظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات محاولة بذلك منعه من مخاطبة الجمعية العامة بشأن مقترحات منظمة التحرير الفلسطينية لتسوية المنازعات في الشرق الاوسط . إن هذا العمل لا يتعارض فقط مع الاتفاقية الهامة بين الدولة المضيفة والامم المتحدة ، بل ويضر أيضا بعملية السلام في الشرق الاوسط .

ولقد آيدت الصين حكومة وشعبا النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني والشعوب العربية الأخرى تأييدا راسخا واعتزنت على سيادة إسرائيل القائمة على العدوان والتوسع . ونعتقد أن من الضروري أن تكف إسرائيل عن قمع الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وأن تنسحب من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بهدف تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط . كما أن من الضروري أن يستعيد الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة . وعلى هذا الأساس ستتمكن بلدان الشرق الأوسط من التمتع بحقها في الاستقلال والوجود . وينبغي للسلطات الإسرائيلية أن تواجه هذه الحقيقة . وينبغي لإسرائيل والدولة الفلسطينية أن تعترف كل منهما بالأخرى وأن تدخلتا في مفاوضات عن طريق عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة لمسألة الشرق الأوسط . وهذا هو السبيل الوحيد للتوصل إلى سلم واستقرار حقيقيين في منطقة الشرق الأوسط . وستعمل الصين جاهدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط .

ويسرنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة بدأت تلعب دورا تتزايد أهميته في النهوض بتسوية سياسية للنزاعات الإقليمية . ونعتقد أن الأمم المتحدة تشكل المحفل المناسب لتحقيق تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط التي ليس لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية من حيث طول مدتها والحروب العديدة التي نتجت عنها وجسامه الكارثة التي تمخضت عنها . ويحدو المجتمع الدولي أمل خالص في أن تُسوى مسألة الشرق الأوسط بما يعود بالخير على كل بلدان العالم . ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا أهم في هذا الشأن وعليها أن تولي اهتماما أكبر لهذه المسألة عن طريق حث كل الدول المعنية في الشرق الأوسط على اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد للاضطرابات في المنطقة في وقت مبكر .

السيد بين (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : باسم شعب

إسرائيل وحكومتها ، أود أن أعرب عن تعازينا القلبية للاتحاد السوفياتي حكومة وشعبا للكارثة التي حلت به والخسارة الإنسانية الجسيمة التي نتجت عن الزلزال الذي حدث في أرمينيا في الأسبوع الماضي .

يشهد المناخ الدولي اليوم تحسنا كبيرا . ولقد راودنا جميعا الامل في ان يؤثر تحسن العلاقات بين الدولتين العظميين تأثيرا ايجابيا على منطقة الشرق الاوسط . ويحدونا الامل في ان تتمكن الدول التي مزقتها الحروب في منطقتنا من حل مشاكلها سلميا وعن طريق المفاوضات المباشرة في وقت قريب .

وتمشيا مع هذه الروح لعبت الامم المتحدة ، في الاشهر القليلة الماضية ، دورا فعلا في بدء المفاوضات في منطقة الخليج ، وأفغانستان ، والمجرأ ، وناميبيا ، وغيرها من المناطق . فقد أدركت الدول التي أثقلت كاهلها الحروب الحاجة إلى الحل السياسي وطلبت مساعدة الامم المتحدة في حسم خلافاتها الطويلة الامد بغية تيسير هذه المفاوضات وتعزيز احتمالات السلم .

ولسوء الطالع ، هناك بلدان عربية لا تقبل روح السلام التي يفترض ان تجسدها هذه المنظمة . فهي تستغل الامم المتحدة سنة بعد اخرى بوصفها مجرد محفل آخر تُظهر فيه عداها لاسرائيل .

وقد رحب بعض القادة العرب بالمناخ الجديد الذي ساد العلاقات الدولية والذي أدى إلى المفاوضات المباشرة بدلا من المواجهة . ولسوء الحظ ، لن يسلم معظمهم بأن هذا المناخ ينبغي ان يُهدى ملوكهم إزاء اسرائيل .

إن المناقشة بشأن قضية فلسطين مناقشة من جانب واحد ومتحيزة . فاسرائيل تواجه ببيانات عدوانية معادية يرددنها ممثلو أكثر من ٢٠ دولة منتمية إلى الجامعة العربية وغيرها من الدول . ولا ينادي هؤلاء الممثلون بتحقيق سلام حقيقي وإنما يعبرون على مطالب متطرفة مقترنة بشتائم فظيعة واتهامات باطلة ، وغالبا ما يكتنفها الغموض فتنتطوي في نفس الوقت على الدعوة إلى تدمير اسرائيل وإلى السلام .

ولا يساعد هذا على استتباب الهدوء في الأراضي ، ولن يمكن العرب الفلسطينيين من العودة إلى حياتهم اليومية الطبيعية ولا يحقق طموحاتهم السياسية . وهو بالتأكيد لا يؤدي إلى احراز تقدم في قضية السلم . ولا تنفر هذه المناقشة عن حوار سياسي أو مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والبلدان المجاورة لها والعرب الفلسطينيين . بل على

العكس ، إن هذه المناقشة تمرقل ، من خلال القرارات التي تتخذها ، كل المبادرات من أجل إجراء مفاوضات مباشرة . وهي تمرقل ابرام الاتفاقات وتؤجل فرص السلام . ولن أخوض مرة أخرى في استعراض تفاصيل تاريخ اسرائيل ومواقفها . فأنتم جميعا تعلمون الحقائق . لقد وقعت اسرائيل ، منذ إعادة نشوئها قبل أربعين عاما ، ضحية لحروب واعتداءات وارهاب متواصل من جانب بعض الدول العربية . واتخذت اسرائيل دائما موقف المدافع إزاء هجمات جيرانها . ولم تتلق نداءات اسرائيل من أجل مفاوضات سلمية مباشرة إلا الرفض على نحو متكرر . وليست المشكلة الفلسطينية إلا نتيجة مباشرة للحروب التي تشنها الدول العربية .

ولم يكن هناك سوى زعيم عربي واحد جرؤ على الخروج من هذا الملك . فقد رحبنا قبل عشرة أعوام بزعيم مصر الكبير ، الرئيس السادات عندما اتخذ خطواته الجريئة بالحضور إلى القدس . وقد أدت تلك الزيارة التاريخية ، التي حدثت في أعقاب مؤتمر جنيف لعام ١٩٧٣ و ابرام اتفاقين مؤقتين بين مصر واسرائيل ، إلى ابرام اتفاقات كامب ديفيد واتفاق السلام بين مصر واسرائيل بعد ستة أشهر ، على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وقد أثبت الشوط الذي قطعه الرئيس السادات ورئيس الوزراء بيغن ، بفضل المساعدة اليتاء والمبدعة التي قدمتها الوساطة الامريكية ، أن هناك طرقا خارج دائرة الحروب بشرط توفر الرغبة في تحقيق السلم عن طريق المفاوضات لدى الطرفين . ويجب أن يكون واضحا للجميع أنه لا بد من وقف أعمال الرعب والعنف . فالرعب يولد الخصومة ، والعنف لن يؤدي إلا إلى تعقيد الوضع في المنطقة . ولن يتم التوصل إلى حلول للمشكلة إلا عن طريق المفاوضات السلمية على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .

وبالتالي ، يجب وقف أعمال الشغب العنيفة واستتباب الهدوء وإعادة الحياة اليومية الطبيعية إلى الاراضي . فالسلطة القائمة بالإدارة تلتزم التزاما إنسانيا

ومدنيا وسياسيا بالحفاظ على الامن وفقا للقانون الدولي الذي يستشهد به مرارا وتكرارا في الجمعية العامة .

ونحن نعمل بما يمليه علينا حقنا والتزامنا ، بموجب القانون الدولي ، من أجل استتباب الامن إزاء أعمال الاستفزاز العنيفة . وإنما نقوم بذلك بأقصى قدر ممكن من ضبط النفس وطبقا لقوانين لم تسنّها اسرائيل ، إنما كانت سارية في تلك المناطق لأكثر من نصف قرن قبل أن تتولى اسرائيل ادارتها .

وكقاعدة فإن الحوار والمفاوضات إنما تجرى بين الخصوم الذين يسمون إلى السلام حتى ولو كانوا لا يتفقون على تفاصيل هذه المفاوضات ، أو كانت لهم تطلعات مختلفة بالنسبة إلى النتيجة النهائية لها .

وقد تكون التطلعات السياسية مشروعة ولكن السيارات الملقومة ، والقنابل اليدوية ، واطلاق الرصاص ، وتفجير القنابل ليست مشروعة . والمظاهرات السلمية مشروعة ، ولكن النبال ، والقاء الأجر ، والحجارة والقنابل المحترقة ليست كذلك .

وأن يُعبّر الفرد عن رأيه عمل مشروع ، ولكن أن يُحرّض على الاضطرابات والعنف والقتل فليس بالأمر المشروع .

ويجب أن يكون واضحاً للجميع أن العنف في أي شكل من أشكاله ، وإلى أي مدى يمكن أن يذهب إليه ، لا يمكن أن يستخدم لفرض الحلول السياسية ، أو الشروط على اسرائيل . كما أن الحلول لا يمكن أن تفرض على اسرائيل عن طريق الإعلانات الغامضة المائلة الأحادية الطرف .

إن المشكلة المباشرة التي نواجهها هي أن نوقف المحرضين من ارهاب وتخويف أهالي أحيائهم .

ونحن نعتقد أن الركود السياسي من شأنه أن يؤدي إلى التطرف وقيام حالات متدهورة يمكن تجنبها على أفضل وجه بعملية سلام حقيقية تتضمن المفاوضات والاتفاقات على أساس ترتيبات مرحلية ونهائية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كل الاطراف في النزاع ، ومنها اسرائيل .

ونحن جميعاً نشهد كيف أن بوادر التطلعات من أجل تسوية النزاعات بالطرق السلمية أخذت جذورها تستقر في مختلف أنحاء المعمورة . وقد تم التوصل إلى الاتفاقات والتفاهم بين الدول الكبرى . ويتم التفاوض بشأن النزاعات الإقليمية في مناخ من السلم .

ونحن في اسرائيل ، مثلك يا سيدي الرئيس وانني على ثقة من ذلك ، قد راودنا

الامل بأن مناخ السلم الجديد سيهني الأمم في الشرق الأوسط ، وأن جهودا جديدة ستبذل لحل مشكلة هذه المنطقة عن طريق المفاوضات المباشرة ، وبالوسائل السلمية .

وعلى مدى سنوات راودنا الامل أنه ربما بحلول السنة الجديدة المقبلة سيضمحل مناخ السلم منطقتنا أيضا ، وأن رؤية النبي اشعيا "فيطمعون سيوفهم سككا" (الكتاب المقدس اشعيا ص ٤ : ٢) ، متحقق الآن وهنا .

لقد انمقد المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرا وأصدر "إعلانات" ، وأولئك الذين كانوا يأملون في تغير حقيقي أصيبوا بمنتهى خيبة الامل . وتمتقد حكومة اسرائيل أن إعلانات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة لم تتحول عن المواقف المتطرفة غير المتهاودة . إن اجتماع المجلس في الجزائر لم يعتمد خطوات مجدية ، فالقاسم المشترك لمختلف الفصائل هو الموقف المتطرف الذي يستبعد أي حل وسط ، ويرفض حتى فكرة التفاوض من أجل السلام .

ولن أحلل هنا بالتفصيل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، بيد أنني أود أن أعقب على القليل منها وذلك حتى أوضح بعض النقط الجوهرية .

أولا ، أن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني تشكل عملا احادي الطرف لا يعزز الحوار والتوافق ، كما أنه لن يُقوي احتمالات السلام . وبالسعي من أجل إيجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط يتمين التفاوض بشأن كل خطوة ، والاتفاق عليها على نحو متبادل . وفي إعلانات الجزائر لم تذكر كلمة "مفاوضات" قط ، بل ولم يُلمح إليها .

ثانيا ، إن الإعلانات الصادرة في الجزائر تعلن ما يُسمى دولة فلسطين المستقلة دون أرض ، أو حدود ، وتعلن القدس عاصمة لها ، وهي بلدتها وعاصمة بلادي . إن هذا الإعلان لا معنى له من حيث الواقع ، إنما هو عقبة جديدة في طريق السلام التفاوضي دون شروط مسبقة ، الطريق الذي يجب أن يأخذ في الاعتبار مصالح اسرائيل الامنية المشروعة .

ثالثا ، إن إشارة المجلس الوطني الفلسطيني إلى قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) لا تشكل قبولا لهذين القرارين . والمبادئ الواردة فيهما ، بل بالعكس

أشار المجلس الوطني الفلسطيني إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) عرضاً ، أو كما ذكر :

"وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية" (A/43/827 ،

المرفق الثاني ، صفحة ٨ الفقرة ٢ (١))

مما يتناقض مع قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ويقوضه . والكثير من هذه القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة تمس إلى الإضرار بشرعية إسرائيل ووجودها ذاته .

رابعا ، لم تتخل منظمة التحرير الفلسطينية عن الإرهاب . والتفاضي عن قتل النساء والأطفال في تل أبيب والقدس واضح . وحرق الأسر اليهودية يُشجع عليه . وليس هناك أية إشارة إلى أن الكفاح المسلح سيتوقف . وهذا هو ما يجعلنا نعتقد أن قرار وزير الخارجية شولتز الشجاع كان ضروريا ، وله ما يبرره ، وأن قرار الجمعية العامة بنقل المناقشة إلى جنيف كان غير ضروري وبدون مبرر .

وفي حقيقة الأمر صدر في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ بلاغ عن فتح أذاعه صوت فلسطين الذي يبث برامجه من الجزائر ، ذكر بوضوح :

"أن موقف فتح يمكن أن يتمثل فيما يلي ... حق الشعب الفلسطيني في

ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني" .

حتى أثناء اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر فإن إرهابيي منظمة التحرير الفلسطينية من فتح التي يرأسها ياسر عرفات كان هناك ما يشغلهم . لقد وقعت محاولات للتمسك إلى إسرائيل لأخذ الرهائن ، والقيام بأعمال القتل الجماعي . وقد قبضت قوات إسرائيل الدفاعية على جماعة منهم وواجهت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان جماعة أخرى ، وقتل إرهابيو منظمة التحرير الفلسطينية عمدا اثنين من الرهائن اللبنانيين .

وفي الجزائر قال أبو العباس ، وهو عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وكان العقل المدبر وراء اختطاف السفينة الإيطالية أكيلي لاورو عام ١٩٨٥ ، قال مازحا مع شيء من عدم الاكتراث مشيرا إلى مصرع الراكب اليهودي الأمريكي كلتفهوفر الذي كان يبلغ من العمر ٨٩ عاما "لمله ذهب للسباحة ..."



وفي الجزائر حاول بعض المتكلمين العرب خلق الانطباع بالاعتدال بالزعم بأنه قد تم الاعتراف "ضمنا" بإسرائيل . ماذا يعني الاعتراف "ضمنا" ؟ إن الاجزاء التي تشير إلى "حلول" النزاع في إعلانات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر تتجاهل اسرائيل كلية وعندما يجيء ذكرها في أجزاء أخرى ، إنما تذكر مقرونة بأوصاف مختلفة اترفع عن ذكرها أمامكم هنا .

وفاروق قدومي ، رئيس "الدايرة السياسية" في منظمة التحرير الفلسطينية ، يساعدنا على الانسيء تفسير اعتراف منظمة التحرير ؛ ففي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر صرح لـ "طوكيو شيبون" بما يلي :

"إن إعلان الاستقلال الذي يقوم على قرار الجمعية العامة (د - ٢) ١٨) قصد به تحديد هوية الامة الفلسطينية ، بيد أن هذا الإعلان لا يعني اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق اسرائيل في الوجود" .

في الأسبوع الماضي فقط ، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، سُئل أبو أيّاد ، الرجل الثاني في البنية الهرمية لحركة فتح ، ما إذا كانت إشارة المجلس الوطني الفلسطيني الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) تشكل اعترافاً بإسرائيل . وجاء في إجابته التي نشرت في مجلة "الوطن العربي" اللبنانية ، بتاريخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ما يلي :

"ليس هذا اعترافاً بإسرائيل ، إنه اعتراف ، كأمر واقع ، بشيء موجود على الأرض . ولا ينبغي أن يفهم أننا قد قبلناه أو أننا سعداء به . أما الاعتراف القانوني فهو الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود . إن العرب يحاربون إسرائيل بالصيحات والشعارات ، أما نحن " - ويعني فتح - " فإننا الوحيدون الذين يحاربون إسرائيل بحق ... ولا بد أن يكون منطلقنا جميع قرارات الأمم المتحدة وميثاقها" .

وعدد من الناطقين باسم منظمة التحرير الفلسطينية أكدوا مرارا وتكرارا أن إقامة دولة فلسطينية في الأراضي لن تكون إلا حلا مؤقتا ، وهي جزء من برنامج مرحلي هدفه النهائي الاستيلاء على "كل فلسطين" .

وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ فإن أحمد صدقي الدجاني ، وهو عضو في "المجلس التعليمي والثقافي" لمنظمة التحرير الفلسطينية ، ونائب عالي المستوى في المجلس الوطني الفلسطيني كتب ما يلي في جريدة عكاظ بالمملكة العربية السعودية : "إننا في منظمة التحرير الفلسطينية نميز بوضوح بين الميثاق والبرامج السياسية ، حيث أن الميثاق يتضمن السياسة الاستراتيجية الدائمة ، بينما تتضمن البرامج السياسية السياسة 'المرحلية'" .

أما عبد الحميد السايح ، وهو رئيس المجلس الوطني الفلسطيني فيعرف هذا الهدف في صحيفة الشراع في عددها الصادر في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، قائلا : "سنأخذ ما نستطيع أن نأخذه ، وبعد ذلك سنطالب ببقية الأراضي . لنا ضد الحصول على دولة تشمل ربع أراضينا أو نصفها ، وسنطالب فيما بعد بالبقية" .

في ظل الخلفية المعقدة والهشة للنزاع العربي الإسرائيلي يبدو أن قرارات الجزائر لم تساعد إلا على زيادة تعقيد فرص التوصل إلى الحل . فمنظمة التحرير الفلسطينية تواصل إحباط وعرقلة المفاوضات التي يمكن أن تؤدي إلى حل مقبول بصورة متبادلة بين إسرائيل وجيرانها ، بما فيهم الشعب الفلسطيني . إن العبارات والمصاغات المبهمة التي استخدمها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر لا يمكن أن تخفي التزام منظمة التحرير الفلسطينية المتواصل بالقاسم المشترك الذي يوحد بين جميع فصائلها أولاً وهو مسار الرفض والعنف والإرهاب .

ومنظمة كهذه لا يمكن أن تكون طرفاً متفاوضاً مع إسرائيل أو أية دولة تحترم العدالة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

فلا القبول المفترض لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ولا الاعتراف الضمني بإسرائيل ولا التخلي المرغوم عن الإرهاب قد حدث . بل الواقع أن التوازن الحرج والدقيق المتمثل في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) قد انتهك وشوه إلى حد التهديد بتفويض الأساس الوحيد الذي يقبله الجميع لحل سياسي واقعي . حتى قرار الجمعية العامة البالي ١٨١ (د - ٣) - الذي تجاوزته الأحداث وهو ما يعترف به قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) - قد شُوّه حتى لا يوحي باعتراف واضح وصريح بدولة يهودية في أي جزء مما كانت ذات مرة فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني . إن وقف الإرهاب كان من شأنه تيسير عملية السلم ؛ ومع ذلك فإن الإرهاب داخل إسرائيل والأراضي التي تقوم بإدارتها قد أضفي عليه بالذات صفة الشرعية .

وفي الجزائر قدمت منظمة التحرير الفلسطينية مطالب وفرضت شروطاً . وتلك الإجراءات والإعلانات المنفردة من جانب منظمة التحرير الفلسطينية يقصد بها تحديد شروط المفاوضات ونتيجتها مسبقاً ، ومن ثم فإن المنظمة بمطالبتها بعقد مؤتمر دولي تتجاهل بوضوح الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لوضع إطار مقبول للمفاوضات : ونوع المحفل الذي تتوخاه المنظمة لا يمكن أن تقبله إسرائيل .

إن منظمة التحرير الفلسطينية مقيدة بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني . والخطب التي يدلى بها من هذه المنصة أو من غيرها لا تعدل ولا تغير من تلك القرارات . فمن ناحية يجري الاقتباس حرفيا من إعلانات الجزائر ، ومن ناحية أخرى يجري الإدلاء في هذه القاعة وعلى نحو متزامن بإيضاحات أو تفسيرات معينة لمعانيها المزعومة . وكما لو لم يكن كل هذا كافيا لإشارة الخلط والبلبل ، فقد استمعنا إلى بيانات مختلفة من كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية في شتى أنحاء العالم وكلها تتعارض مع المعنى الظاهر لإعلانات الجزائر ومع البيانات التي استمعنا إليها هنا .

إن أي اعتراف بإعلانات المجلس الوطني الفلسطيني أو إضفاء الشرعية عليها لن يكون من شأنه إلا ترسيخ الوهم بأن نتيجة المفاوضات المنشودة يمكن الحكم عليها مسبقا بالإجراءات والإعلانات الإنفرادية . وقبول شروط المجلس الوطني الفلسطيني سيجعل فرض السلم تنكص على عقبها بدلا من دفعها إلى الأمام .

إن تطلع إسرائيل السياسي الوحيد هو أن تعيش في سلم وأمن . فالوشيقة المؤسّسة لإسرائيل ، وهي إعلانها الخاص بالاستقلال الصادر في أيار/مايو ١٩٤٨ ، تعلن : "إننا نمد يدنا لجميع الدول المجاورة وشعوبها عارضين السلم وحسن الجوار" .

واليوم ، كما كان الحال آنذاك ، نواصل جهودنا من أجل إحياء عملية السلم في منطقتنا . وفي جهادنا في سبيل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع ، درسنا طويلا السياق الفلسطيني الأردني باعتباره المرحلة التالية المفضلة في ذلك المسعى . وفي ذلك السياق ندعو الزعماء العرب مرة أخرى إلى أن ينبذوا الماضي وأن ينهضوا بحل المسألة الفلسطينية عن طريق المفاوضات وعلى أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، في جو من الاحترام المتبادل لحقوق الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء . وفي تلك المفاوضات سيكون كل طرف من الأطراف حرا في تقديم أفكاره ومقترحاته . وإسرائيل تقف على أهبة الاستعداد لإجراء مفاوضات على هذا الأساس مع زعماء فلسطينيين من يهودا والسامرة وغزة وكذلك مع غيرهم ممن يستنكفون اتخاذ العنف وسيلة لتحقيق أهدافهم ، ولا يلجأون إليه .

إن إسرائيل تسعى الى تحقيق الاعتدال الفلسطيني وتشجعه ، وهو أمر قد يُمْكِن القيادة الفلسطينية في الاراضي من القيام بمفاوضات أو ترتيبات مباشرة تنهي العدف وترسي الاسس لعملية سياسية نحو حل القضية الفلسطينية بجميع جوانبها .  
 إن اشترك الاردن أساسي . وتحقيق سلام مستقر على كلا جانبي نهر الاردن ينطوي على اعتبارات سكانية وأمنية واقتصادية تربط اسرايل والاردن والفلسطينيين المقيمين هناك للتوصل الى حل سياسي تفاوضي . والاسس التي يمكن بناء السلم عليها قائمة . وهناك مبادئ هامة تحدد الطريق .

منذ عشر سنوات ألزمت ، إسرائيل نفسها بإطار كان يمكن أن تحل فيه القضية الفلسطينية بجميع جوانبها يحترم الحقوق المشروعة لجميع الاطراف المعنية . وعلينا ألا ننسى أن الاعتدال المزعوم الذي برز في الجزائر هو نفس الاعتدال المزعوم الذي رفض المقترحات الجادة الموضوعية التي وردت في اتفاقات كامب ديفيد . ونحن لانزال ملتزمين بالشوايت الأساسية لاتفاقات كامب ديفيد التي تقضي بتحديد الوضع النهائي للأراضي عن طريق المفاوضات . وإنما مستعدون لتلك المفاوضات .

ان اتفاقات كامب ديفيد تشير الى أن السلم أمر ممكن ، والى أن المفاوضات تؤدي الى نتيجة ، وإلى أنه يمكن التوصل إلى اتفاقات . وقد أعربت إسرائيل ، لشعورها بالحاجة الى حل النزاع - عن رغبتها في تسوية تقبل بشكل متبادل من اسرايل وشركائها المجاورين ، بما في ذلك الفلسطينيون . ان الوضع النهائي للأراضي لن يتحدد من طرف واحد ، وإنما في مفاوضات . واسرايل لم تدخر وسعا في الماضي لتبني وتشجيع اتجاهات الاعتدال . ولاتزال اسرايل دائما مستعدة للمبادرة بانتهاز الفرص الحقيقية لتحقيق السلام مع جيرانها والاستجابة لها .

إن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران الاساس لاجراء محادثات سلم لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي . وهذا لأن القرارين يقضيان بأن السلم يُمْكِن التوصل اليه عن طريق الاتفاق والمفاوضات ، وان لكل دولة في المنطقة الحق في "العيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دون أية تهديدات أو أعمال قوة" . والامياغة

الدقيقة لهذين القرارين جعلتهما مقبولين لإسرائيل والدول العربية والمجتمع الدولي . واحتفظت لهما بأهميتهما وملاحيتهما في الظروف الراهنة اليوم .

إن المفاوضات بين إسرائيل وجيرانها ، بمساعدة الذين يمكنهم المساعدة بشكل بنّاء ، هي الطريق الوحيد لتحقيق السلام . لقد نجحت المحادثات التي جرت بين ممسّر وإسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة . ويمكنها أن تنجح مرة أخرى في مساعدة الأطراف على مراعاة كل طرف لاحتياجات وشواغل ومصالح الطرف الآخر . ويمكن للمجتمع الدولي أن ييسر التوصل إلى تسوية مقبولة بشكل متبادل للمشاكل الصعبة . ولكن حتى يحدث هذا ، يجب على الذين يوجهون الأطراف إلى مائدة المفاوضات أن يعترفوا بأن المسؤولية الأخيرة عن تعامل كل طرف مع الآخر وإرضاء كل طرف للطرف الآخر تقع على الأطراف المتفاوضة نفسها .

لقد أدى العنف والإرهاب بالمنطقة إلى طريق وعبر لعقود ؛ وكانت النتيجة بؤسا ومعاناة ، وإن طريق السلم لن ترسمه البندقية أو القنبلة أو الصاروخ أو القنبلة الحارقة . يجب أن يوقف العنف والإرهاب .

إن التمثيل الفلسطيني في المفاوضات ، وفقا للمبادئ المشار إليها ودون أية شروط مسبقة تحدد مسبقا نتيجة المحادثات أمر مهم ؛ ولكن محاولات الاملاء وفرض الشروط ، أو محاولات استخدام سلاح الإرهاب بدلا من الحوار السلمي ، ليست ضرورية . بل إنها ستؤدي إلى لا شيء .

لقد حان الوقت لوقف استغلال وتشويه المسألة الفلسطينية لإذكاء العداء ضد إسرائيل . حان الوقت لوقف حملة تشويه سمعة الشعب اليهودي ، وحركة تحرره الوطنية ، الصهيونية ، ودولة إسرائيل . وحان الوقت لتكون الحكومات العربية والفلسطينيون مستعدين وراغبين في الاشتراك في مفاوضات دون شروط مسبقة . وفي إطار تلك المفاوضات ، يمكن لقضية فلسطين أن تجد الحل المناسب المتفق عليه .

السيد بتروفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : وصلت الجمعية العامة الى شواطئ بحيرة جنيف كي تتاح لها الفرصة لتناقش بالشكل المناسب قضية فلسطين بمشاركة موثلي جميع الأطراف المعنية . من المعروف أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالنظر في قضية فلسطين في المقر الأوروبي للأمم المتحدة اتخذ نتيجة لحادث خطير وقع فيما يتصل بأعمال الدورة الثالثة والأربعين .

لقد اتخذت الجمعية العامة بما لها من سلطات وبطريقة مسؤولة هذا الاجراء السلبي تجاه التصرف الذي قامت به سلطات الولايات المتحدة بعدم السماح لزعيم منظمة لها وضع المراقب الدائم لدى الأمم المتحدة من الذهاب الى نيويورك . ومما يؤسف له بشكل خاص أن هذا كله حدث في وقت اتخذت فيه منظمة التحرير الفلسطينية خطوة هامة ببناءة تجاه تسهيل البحث عن الطرق اللازمة لحل قضية الشرق الأوسط باشتراك مجلس الأمن . إن مبادرة السلام ، التي أعلنها أمس من فوق هذه المنصة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية السيد ياسر عرفات ، تفتح نافذة على فرص حل الصراع الذي خيم لسنوات عديدة على الحالة الدولية . ومنظمة التحرير الفلسطينية - بإعرابها عن رغبتها في الدخول في مفاوضات مع اسرائيل في اطار مؤتمر دولي على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وباعرابها عن رغبتها في التعايش مع اسرائيل في ظروف سلم وأمن ، وبادانتها للارهاب بجميع صورته - أكدت مجددا بهذا أنها شريك جاد مسؤول في محادثات السلام .

والآن على الطرف الآخر أن يستجيب . إننا ندعو الجميع أن يستفيدوا من هذه الفرصة  
الفريدة وأن يتخلوا عن المواقف الجامدة وعن التحيز وأن يقبلوا غصن الزيتون ، رمز  
السلام ، الذي قَدِّمُوا وأن يباشروا دون ابطاء في السعي على طريق الحوار الدولي بصفة  
تحقيق تسوية شاملة وعادلة في الشرق الاوسط .

ويكتسي هذا الامر أهمية أكبر لأن المشكلة الفلسطينية ، مشكلة السلم في الشرق  
الاطوسط ، جزء أساسي لا يتجزأ من عملية اقامة السلم والامن على أساس شامل وحقيقي . إن  
التكافل والتكامل اللذين بدأ يظهران في العالم الحديث يبينان أن هذا العالم لا  
يمكن أن يتجزأ من الناحية السياسية أيضا . لأن أجراس نزاع الشرق الاوسط ، شأنها في  
ذلك شأن أي نزاع اقليمي ، تفرع لنا جميعا .

إن إحدى المسائل البالغة الأهمية الواردة على جدول أعمال المجتمع الدولي هي  
العمل على حل العقدة المحكمة للتناقضات والتخفيف من حدة المواجهة المتفجرة في  
الشرق الاوسط ، لأن حل تلك المشكلة ينسجم مع الجهود المشتركة التي ترمي إلى نقل  
البشرية إلى مرحلة نوعية جديدة وسلمية من تطورها .

والتفاصيل المفاهيمية لهذه الجهود قدمها الزعيم السوفياتي ميخائيل  
غورباتشيف للمجتمع الدولي في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . وقد  
ركز الزعيم السوفياتي على أننا دخلنا عصرا متصفا فيه مصالح البشرية كلها أساس  
التقدم العالمي عندما تتحدد السياسة العالمية وفقا لأولويات القيم العالمية  
للإنسان . وهذه هي إحدى المقومات الرئيسية التي تميز على نحو جذري المرحلة الحالية  
للتطور العالمي ، عن المراحل السابقة أو حتى عن المراحل التي سادت في منتصف هذا  
القرن . إن تكافل العالم يسمح لنا بأن نلقي نظرة جديدة على مشكلة القضاء على  
الصراعات الاقليمية بما في ذلك الصراع الدائر في الشرق الاوسط . والحياة نفسها  
تدفعنا إلى رفض الافكار الجامدة ووجهات النظر القديمة والاهام .

لقد أصبحت صيغة التنمية على حساب الآخرين صيغة بالية . وفي سياق الحقائق  
الحديثة لا يمكن أن يتحقق تقدم حقيقي بالانتقاص من حقوق وحريات أي فرد أو أي شعب .



وأصبح التطبيق العملي لمفهوم حرية الاختيار اليوم هدفا مطلقا . وإذا لم يقبل هذا المفهوم فمن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى نتائج خطيرة لاية منطقة وللسلم العالمي أيضا . ومن المهم بصفة خاصة أن ندرك ونوافق بصفة نهائية على أنه من غير الممكن أن نعزز الامن الذي يعول عليه أو أن نضمن المستقبل ، ما لم نحترم دون تعصب وجهات نظر الآخرين ومواقفهم وما لم نبد الرغبة في فهم وجهات النظر المختلفة ولم نعتبرها بالضرورة وجهات نظر غير صحيحة أو عدائية ، وما لم تتوفر لدينا القدرة على أن نتعلم أن نعيش معا رغم ما بيننا من إختلافات .

لقد تأكدت فعالية مفهوم حرية الاختيار في مناطق مختلفة من العالم جرفتتها في الماضي نيران الحروب ، واختنقت في مناخ العناد والتعصب . وفي ظل هذه الظروف لم يعد من الممكن بحال من الاحوال أن نتجاهل أكثر من ذلك حقيقة أن المشكلة الفلسطينية ومسألة ايجاد تسوية شاملة في الشرق الاوسط مازالت خارج الاتجاه الايجابي لعملية صناعة السلم .

وإذ نرحب بالمناقشة الحالية للمسألة الفلسطينية في الجمعية العامة فإننا نعتقد أن الامم المتحدة تفضل بدور هام ومركزي في عملية تدويل الحوار بشأن جميع مشكلات الشرق الاوسط . إن خطورة المشكلة الفلسطينية ، ومشكلة الشرق الاوسط في مجموعها ، تتطلب النظر في هاتين المسألتين في هذه الدورة بما يتفق تماما مع اسلوب التفكير والعمل السياسي الجديد للدول ، الذي تتطلبه تحديات عصرنا . ونرى أن الحالة الجديدة السائدة في العالم تتطلب من الجمعية العامة أن تتخذ قرارات جديدة وأن تتبع نهوجا جديدة في اتخاذ هذه القرارات . والمهمة اليوم هي العمل على ايجاد توازن في المصالح ، وحلول مقبولة تأخذ في الحسبان مصالح جميع الدول وجميع الاطراف في ذلك الصراع .

إن القضية الفلسطينية تبين بوضوح خطورة الحالة الناشئة نتيجة بقاء الشرق الاوسط مصدرا للعنف وسفك الدماء ومنطقة للعسكرة التي لا ضابط لها . والنقل المكثف للأسلحة الاكثر تطورا إلى هذه المنطقة ، الذي يشكل عنصرا لزعزعة الاستقرار العسكري

والاستراتيجي والسياسي فيها يجعل الحالة أكثر تفجرا . كما أن انتشار الاسلحة الكيميائية والقذائف في المنطقة يدعو إلى القلق بصفة خاصة . وهناك خوف له ما يبرره من أن الشرق الأوسط يقترب من العتبة النووية . وهذا كله يعرض للمصالح الحيوية للشعوب والدول في المنطقة وتترتب عليه نتائج خطيرة على السلم والامن الدوليين .

إن الافتقار إلى تسوية للصراع العربي الاسرائيل ومشكلته الاساسية ، مشكلة فلسطين ، يؤكد تلك التطورات الخطيرة كلها . والانتفاضة الفلسطينية السلمية في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل في الضفة الغربية ونهر الاردن وقطاع غزة والتي تستمر الآن لما يزيد على العام خير مثال على ذلك . لقد واجهت الانتفاضة المجتمع الدولي مواجهة شديدة بقضية أساسية هي أنه لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط إلا اذا كفلت الحقوق الأساسية للشعوب في أن تقرر مستقبلها ، وضمت حقوق جميع دول المنطقة في التنمية الحرة وفي الامن . ولن يكون هناك سلام ما دام البعض يبذل محاولات للاحتفاظ بأراضي الغير بالقوة . واليوم يمكننا أن نذكر بارتياح أن خطة شاملة لحل عقدة التناقضات في الشرق الأوسط بدأت تلوح أمام أنظار المجتمع الدولي .

أولا ، لقد بدأت تتبلور صيغة قانونية دولية لتحقيق تسوية تضمن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) .  
فحتى وقت قريب كان هناك توافق دولي عريض في الآراء بشأن هذه المسائل ولكن لم يكن يدعمه بشكل كاف تطور مواقف الأطراف المعنية مباشرة في الصراع العربي الإسرائيلي . وفي هذا الصدد نرى أن القرارات المتخذة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر هامة ومفيدة جدا لعملية السلم في الشرق الأوسط . إنها تشكل إسهاما مهما في تهيئة الظروف المواتية للانتقال صوب خطوات عملية لتسوية الصراع في الشرق الأوسط .

وينظر الاتحاد السوفياتي نظرة ايجابية إلى نتائج المحفل الفلسطيني الأعلى في الجزائر ، وهو يؤيد قرار المجلس الوطني الفلسطيني بإنشاء دولة فلسطينية في إطار تسوية شاملة في الشرق الأوسط .

كذلك بزغ تفاهم على الحاجة إلى الشروع ، بعد انتظار طويل ، في عملية التسوية الشاملة في الشرق الأوسط . والمؤتمر الدولي هو الحلقة الرئيسية في هذه العملية .

في الآونة الأخيرة يكاد لا يعارض أحد ، باستثناء جزء من الدوائر الحاكمة في إسرائيل ، في أن انعقاد المؤتمر الدولي هو السبيل الواقعي الوحيد الذي يعول عليه لاجتاد تسوية شاملة وعادلة تمكن الشعب الفلسطيني من استعادة وطنه وتمكن الشعب الإسرائيلي والشعوب العربية من التمتع بالسلم الدائم والأمن .

وهكذا يوجد الآن بالفعل عنصر ايجابي قوي في شكل أساس قانوني وسياسي دولي للشروع في عملية التسوية الشاملة ، كما يوجد اتفاق واسع في الآراء باتجاه عقد مؤتمر دولي ، ورغبة حقيقية بين الأطراف المباشرين في الصراع العربي الإسرائيلي للعمل من أجل الوصول إلى حلول توفيقية مقبولة على نحو متبادل تأخذ مصالحهم في الاعتبار .

كل هذا يجعل من الممكن التوصل إلى حل للجوانب الأساسية للتسوية وصياغة اتفاقات مقبولة بشكل متبادل بشأن سبل ووسائل تحقيق ذلك . وقد اقترحنا مرارا أن يشرع أعضاء مجلس الأمن دون ابطاء في اجراء مشاورات بغية النظر في المسائل المتصلة بايجاد تسوية في الشرق الاوسط . ونحن على استعداد للتجاوب بشكل ايجابي مع أي مقترحات بناءة بشأن معالم هذه الاتصالات .

وفي هذا الخصوص نرى أن هناك دورا خاصا يمكن أن تؤديه الاتصالات والمشاورات بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن باشتراك الامين العام . ومما لا شك فيه أن ما تحقق من دعم لسلطة منظمنا وزيادة فاعليتها ، وكذلك الظروف المواتية الحالية ، يمكن أن تفيد جميعا كعامل حفاز قوي في عملية السلم ، الامر الذي يجعل من الممكن بدء عملية واقعية تؤدي إلى عقد المؤتمر .

ونحن ننظر إلى المؤتمر باعتباره محفلا عالميا مرنا يمكن في اعتقادنا أن يكون أفعال الوسائل التي يعول عليها لانهاء الصراع العربي الاسرائيلي ، وهو يتطلب أشكالاً متنوعة جدا من التفاعل بين المشاركين فيه ، وهؤلاء من الممكن أن يتألفوا من جميع أطراف الصراع ، ومنها الشعب العربي الفلسطيني وممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، والاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن ، الذين ينبغي أن يتمثل دورهم في المؤتمر في تهيئة مناخ ايجابي للمفاوضات . إن المقترحات والتوصيات التي يتقدم بها هؤلاء معا أو فرادى ، واتصالاتهم بالاطراف المعنية مباشرة في حالة حدوث أية تعقيدات في أية مرحلة من مراحل عملية المفاوضات ، وتوفيرهم الضمانات للاتفاقات يمكن أن تكون ذات أهمية حيوية لنجاح أعمال المؤتمر وتنفيذ قراراته . وفي نفس الوقت ينبغي أن يكون للاطراف المعنية مباشرة حق اتخاذ القرارات النهائية بشأن المسائل المحددة .

وقد يتطلب تنوع المشاكل وأهميتها تدابير مرحلية معينة أو نهجا مرحليا للتسوية الشاملة ؛ وهذه التدابير والمراحل ينبغي النظر فيها وتنفيذها في اطار المؤتمر ، وأن يتم التنسيق الوثيق بينها في اطار التسوية الشاملة .

وختاما أود أن أعبر عن الشقة بأن ارادة المجتمع الدولي وتعزيز دور الامم المتحدة ، بوصفها الآلية المركزية لصيانة السلم والامن وتسوية الصراعات ، سيؤديان في النهاية إلى انتهاء الصراع العربي الاسرائيلي الذي يشكل تهديدا خطيرا للامن الدولي .

إننا الآن عند نقطة تحول . وهذه يمكن أن تكون وقتا للفرص الضائعة أو وقتا يبشر بقدوم فترة سلم جديدة تماما في تطور البشرية .

ويصدق هذا تماما على الحالة في الشرق الاوسط أيضا . فنحن مقتنعون بأن لدينا الآن فرصة فريدة للبدء في رحلة صوب تحقيق السلم في تلك المنطقة . ومن المهم ألا نغفد هذه الفرصة . ومن المهم ادراك الطابع الفريد للحالة العالمية الناشئة واستخدامه بالكامل للتغلب على الانماط السالبة والانتقال من الاقوال الطنانة إلى العمل الهادئ الهادف المتوازن الذي يرمي إلى تحقيق سلم عادل ودائم في أرض الشرق الاوسط العريقة .

السيد شامويارييرا (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد مر

أكثر من أربعين عاما على آخر اجتماع عقدته الجمعية العامة هنا في مدينة جنيف الجميلة المطلّة على البحيرة . فعندما أقيمت الامم المتحدة قررنا نقل مقرنا إلى نيويورك حيث عشنا وعملنا حتى هذا اليوم .

ولكن قبل أن أتناول بإسهاب المسألة التي أتت بنا جميعا هنا أود نيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز أن أعبر عن خالص التعازي للشعب السوفياتي والحكومة السوفياتية على الخسارة المأساوية لآلاف الأرواح والخسارة في الممتلكات نتيجة الزلزال المدمر في أرمينيا في الاسبوع الماضي . ونود أن نضم صوتنا إلى أصوات من تكلموا قبلنا في حث المجتمع الدولي على أن يدعم دعما كاملا الجهود التي تبذلها حاليا السلطات السوفياتية للتخفيف من معاناة الناجين من هذا الحادث المأساوي . وقد سبق لرئيس حركة بلدان عدم الانحياز أن وجه نداء إلى جميع الأعضاء لتقديم ما في وسعهم من مساعدة للاتحاد السوفياتي والشعب السوفياتي .

ولئن كانت عودتنا إلى جنيف تملأ الكثيرين منا بالحنين ، فإنها تملؤنا أيضا بالمخاوف من أننا قد سافرنا على طريق يندر بالشر . إن عودتنا إلى هذه المدينة لم تكن اختيارية ، لقد أجبرنا عليها . فالنزعة الانعزالية التي أبقت الولايات المتحدة خارج عصبة الأمم أصبحت مرة أخرى الفكرة المسيطرة لدى أعداء التعددية في الثمانينات حيث أدت ، في فصل من فصولها ، إلى القرار الذي أجبرنا على نقل الدورة الحالية للجمعية العامة إلى جنيف .

في وقت مبكر من هذه السنة ، دعيت الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة الى الانعقاد مستأنفا ثلاث مرات لتناول القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة ، البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة ، بإقفال مكتب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك . وذكر البلد المضيف في اتصالاته بالأمين العام بشأن هذا الموضوع أنه سيفلق بعثة المراقب "بغض النظر عن أية التزامات تكون الولايات المتحدة قد دخلت فيها بموجب اتفاق المقر" ، وهذا ما أشار اليه الكثير من المتكلمين بالأمس واليوم . وقد كان هذا صرخا ومفضوحا من جانب الولايات المتحدة . وكان رد الجمعية العامة واضحا وقاطعا . فقد رفضت موقف الولايات المتحدة ونقلت المسألة الى محكمة العدل الدولية . وفي مواجهة التصميم القوي من جانب المجتمع الدولي عدل البلد المضيف عن إجراءاته غير المشروع الذي كان ينوي اتخاذه ضد بعثة منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة .

واليوم ، تجد هذه الجمعية نفسها بصدد اتخاذ اجراء آخر غير معتاد ، مرة أخرى ردا على قرار اتخذه البلد المضيف انتهاكا لالتزاماته التعاقدية . لقد قررت الجمعية العامة نقل مناقشة البند ٢٧ من جدول الاعمال ، قضية فلسطين ، الى هذا المكان لأن الولايات المتحدة قد رفضت في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر منح الرئيس ياسر عرفات تأشيرة دخول طلبها لتمكينه من المشاركة في أعمال الدورة العادية الثالثة والاربعين للجمعية العامة في نيويورك .

وبالاضافة الى تعطيل وتعويق قيام الأمم المتحدة بعملها بكفاءة ويسر وحرية في نيويورك ، فإن رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة دخول الى الرئيس عرفات يبين مدى احتقار البلد المضيف للقانون الدولي وتجاهله لدور المنظمة . وقد ذكر الأمين العام في بيانه الذي عمم في نيويورك في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ان قرار البلد المضيف يتناقض مع التزامه بموجب اتفاق المقر ، وانه اذا استمر هذا الاجراء ، فإنه يمكن أن :

"يعقد المناقشات المقبلة بشأن قضية فلسطين والحالة في الشرق

الاطرف في الدورة الحالية للجمعية العامة ويجعلها أكثر صعوبة" .

ونحن نتفق مع هذه الملاحظة للأمين العام .

وأصرت الولايات المتحدة على أن قرارها قد اتخذ بحجة "ضمان الامن الوطني" . وقد رفض المجتمع الدولي بأسره ، باستثناء اسرائيل بالطبع ، تلك الحجة باعتبارها ساذجة وغير مقبولة . وفي ضوء الالتزامات القانونية الدولية الواضحة التي لا لبس فيها والتي تقع على عاتق البلد المضيف ، والتي سلمت بها الولايات المتحدة نفسها ، والنداء الصادر بالاجماع تقريبا من هذه الجمعية في قرارها المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذه السنة ، وكذلك النداءات الصادرة من جانب الهيئات الدولية الأخرى ورؤساء الدول والحكومات ، بمن فيهم رئيس بلدي بوصفه رئيسا لحركة بلدان عدم الانحياز ورئيسا لزمبابوي ، كان وفدي يأمل أن يتصرف البلد المضيف بحكمة وأن يعيد النظر في إجراءاته . ولكن مما يشير خيبة أملنا ان الولايات المتحدة لم تفضل فحسب تجاهل هذه النداءات الدولية ولكن الأسوأ من ذلك انها أهدت احتقارها التام للقانون الدولي وللأمم المتحدة وكذلك لنفس الافكار التي تعتنقها بالتمسك في عناد بقرارها الأصلي المعيب . وقد نوقشت هذه الامور من جانب المتكلمين السابقين . ولكن حركة عدم الانحياز تود أن تؤكد خطورة هذه المسألة وخطورة القرار الذي اتخذ والتهديد الذي يشكله على الامم المتحدة في أداء أعمالها اذا كان لهذه التصرفات أن تستمر .

وكان رأي المستشار القانوني للأمم المتحدة الذي أدلى به في الجلسة السادسة والثلاثين بعد المائة للجنة العلاقات مع البلد المضيف في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، ان طلب تأشيرة دخول الرئيس عرفات يقع في إطار البنود ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاق المقر ، التي تنص ، في جملة أمور ، على أن المدعويين من جانب الامم المتحدة لن يمنع دخولهم الى منطقة المقر ، وان هذا ينطبق بصرف النظر عن حالة العلاقات الثنائية مع البلد المضيف ، وان تأشيرات الدخول اللازمة "تمنح ... بالسرعة الممكنة" . ويؤكد اتفاق المقر ان تأشيرات الدخول تمنح للمتكلمين الذين يرغبون في إلقاء بيانات أمام الامم المتحدة بصرف النظر عن العلاقات بين البلدان التي يمثلونها والولايات المتحدة . وقد أوضح المستشار القانوني أيضا ان اتفاق المقر لا يتضمن تحفظا يتعلق بحق حظر دخول أولئك الذين يمثلون ، في رأي البلد المضيف ، تهديدا لامنها . ولهذا ،



استخلص أن البلد المضيف كان ولا يزال ملتزماً بمنح تأشيرة الدخول للرئيس عرفات . ويشارك وفدي بالكامل في ذلك الرأي الصادر عن المستشار القانوني ويسعدني أن ألاحظ أن وفوداً عديدة أخرى تكلمت هنا قد اتخذت نفس الموقف .

وقد انضم وفدي الى بقية المجتمع الدولي في تأييد قرار نقل هذه المناقشة الى جنيف كوسيلة للتغلب على المصاعب التي فرضها البلد المضيف في نيويورك . ولكن لا تزال هناك شكوك عميقة وتساؤلات أساسية ينبغي مواجهتها . هل مجيئنا الى جنيف هو الرد الكامل والحل المناسب لجميع الجوانب الحيوية لهذه المشكلة ؟ لا تزال هناك حقيقة هي أن القرار غير القانوني الذي اتخذته البلد المضيف لا يزال ساري المفعول . وعندما يعود وفدنا الى نيويورك ، سيجد أن عدم الاحترام والاحتقار اللذين أبداهما البلد المضيف إزاء الأمم المتحدة لا يزالان هناك . لقد تأكلت حقوق الأمم المتحدة بموجب اتفاق المقر . وقد ادعى البلد المضيف لنفسه حق تقرير أي من زعماء العالم يصلح لإلقاء خطاب أمام الأمم المتحدة في نيويورك . وفي ظل هذه الظروف هل نستطيع أن نواصل العمل في ظل هذا التعالي ؟ وإذا قبلنا ذلك ، فماذا يتبقى من عالمية الأمم المتحدة ؟ وهل يجب أن يكون ردنا في المستقبل محدوداً بنقل الدورات الى جنيف في كل مرة "يشير بإصبعه" البلد المضيف الى أي منا ؟ إذا كان الحال كذلك ، فماذا عن الاعباء المالية غير الضرورية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة وأعضائها ، ولاسيما البلدان النامية الفقيرة ؟

لقد انشغل ذهننا بعمق بهذه المسائل العديدة المزعجة المتصلة بملاءمة نيويورك كموقع يمارس فيه مقر المنظمة العالمية أعماله على نحو مستقل وآمن وغير معوق . ولهذا ، نأمل أن يسعى الأمين العام الى الحصول على توضيح من البلد المضيف يقدمه الينا بالتفصيل فيما يتعلق بهذه الامور . ولا يمكننا أن نقبل أن يواصل البلد المضيف على نحو تعسفي تحديد حجم بعثات الأمم المتحدة أو القبض على أفراد أسر أشخاص يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية بموجب اتفاق البلد المضيف ، الى غير ذلك مما يشغل بالنا .

ومما يدعو للأسى أن هذه التطورات تحدث في ظل خلفية من الأحداث التي تجري في الشرق الأوسط لها آثار ايجابية على الحالة في تلك المنطقة وتفتح آفاقا لفرص الحل . وأعني بذلك الانتفاضة الفلسطينية ، وقرار الاردن فيما يتصل بالضفة الغربية ، وما أسفرت عنه دورة المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة في الجزائر . فقد أوجدت هذه التطورات حقائق جديدة على أرض الشرق الأوسط .

والانتفاضة ، تلك الهبة الشعبية للشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي ، قد نقلت الكفاح من أجل الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين الى مرحلة نوعية جديدة . فالانتفاضة ، في شهرها الثاني عشر الآن ، تشكل رفضا "للضم الزاحف" لاسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة ، الذي كان الهدف المطلق وغير المستتر لهذه الممارسات الاسرائيلية كتشريد الفلسطينيين وترحيلهم ، وإقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين المحتلة ، واغتصاب الأراضي الفلسطينية ، وتغيير الملامح الجغرافية والديمقراطية للأراضي المحتلة . وتغيير اسرائيل هذا للملامح الديمغرافية كما نعرف لا يزال ظاهرة مستمرة منذ عام ١٩٤٨ . فالسلطات الاسرائيلية واصلت اقتناص قطعة الأرض تلو الأخرى ، متوسعة في المنطقة الممنوحة لها بموجب اتفاق عام ١٩٤٨ .

لقد بينت الانتفاضة بحق أن ما يزيد عن ٢٠ عاما من الاحتلال والارهاب والقمع الاسرائيلي قد فشل في تدمير إرادة وعزيمة الفلسطينيين على العيش في حرية في ديارهم ، أو التزامهم بتحرير الأراضي المحتلة وإنشاء دولة فلسطين المستقلة ، وكذلك اعتبارهم ممثلهم الوحيد والاصيل ، منظمة التحرير الفلسطينية ، رمزا لانتمائهم الوطني . وكما يلحظ الامين العام بحق في تقريره عن عمل المنظمة لهذه السنة ، دللت الانتفاضة بجلاء المخاطر التي تكمن في الجمود المترتب عن عدم امكانية الاتفاق على عملية تفاوضية . وهذه المرحلة التاريخية من نضال الشعب الفلسطيني قد أضفت إلحاحا خاصا جاء في الوقت المناسب على ضرورة دفع العملية التفاوضية بشأن قضية فلسطين قدما .

وفي مواجهة هذه الحقائق ما برحت السلطات الاسرائيلية تكشف سياساتها القائمة على "القبضة الحديدية" وتتخذ مجموعة من التدابير القاسية في محاولتها الرامية الى قمع الانتفاضة . وممثل دولة اسرائيل الذي تكلم في وقت سابق من هذا الصباح قد فصل آراء حكومته ووفده بشأن مسألة اسرائيل . فاسرائيل تقول إنها تريد المفاوضات المباشرة مع العرب ومع الفلسطينيين . ولكننا لاحظنا أنه في بيانه لم يقل أن اسرائيل تريد المفاوضات المباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وهي الممثل الاصيل

للشعب الفلسطيني . فهي تريد التفاوض مع العرب أو البلدان العربية التي تنتقياها اسرائيل بنفسها ، ومع الفلسطينيين الذين تنتقياهم بنفسها . وبالامس دعا الرئيس عرفات الى عقد مفاوضات مباشرة مع اسرائيل . ولم يردّ ممثل اسرائيل على هذه المسألة . فهل اسرائيل مستعدة لاجراء محادثات مباشرة مع الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني ، أي ، منظمة التحرير الفلسطينية ؟ هذه المسألة التي كان ينبغي أن يعالجها بنفسه . من الحسن للغاية أن نتكلم عن رغبتنا في المفاوضات ، ولكن اختيار الشريك الذي سنتفاوض معه أمر مختلف تماما .

إن الصحافة الدولية ، والتقارير الأخير الصادر عن المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) والافسادات التي وردت في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، كلها تتكلم عن استخدام الذخيرة الحية ، بما في ذلك الرصاصات ذات الزخم العالي ، والغازات المسيلة للدموع التي تستخدم ضد الرجال والنساء والاطفال الفلسطينيين العزل . لقد تكلم الممثل الاسرائيلي مرة أخرى في وقت سابق اليوم عن رغبة أمته في السلم وفي المفاوضات . ولكن هذه الامة نفسها هي التي تعتبر في طليعة الذين يخرقون السلام ويرتكبون الاعمال الوحشية ويحرضون على العنف ، لا ضد شعب فلسطين فحسب ولكن حتى ضد شعب لبنان وغيره من الشعوب العربية . كما أن هناك لجوءا منتشرا الى أعمال الضرب الوحشي العنيف ، بما في ذلك كسر العظام بشكل متعمد ، والاحتجازات وهدم منازل الفلسطينيين وغلسق المنازل وختمها بالشمع الاحمر لمنع أسر الفلسطينيين المتهمين بالانخراط في الانتفاضة التي أشرت اليها من العودة اليها ، وطرده الافراد المشكوك في اضطلاعهم بدور في توجيه الانتفاضة . وفي الحقيقة إن الرئيس عرفات قد أخبر الجمعية في بيانه بالامس الكثير عن أنشطة الاسرائيليين لإخماد الانتفاضة ولهذا فإنني لن أدخل الملل على الاعضاء بسرد مزيد من التفاصيل عن هذه المسألة .

إن بلدان عدم الانحياز قد أعربت في مناسبات عديدة عن قلقها البالغ إزاء تفاقم هذه الممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها قوات الاحتلال في الأراضي المحتلة وهي تحاول محاولة يائسة أن توقف الانتفاضة . ومما يسبب عميق الانزعاج استمرار غياب كل أشكال الحماية للفلسطينيين المناضلين وغيرهم من العرب الذين يعيشون تحت الاحتلال . وما الانتفاضة إلا استجابة واضحة ومتحدية نابذة من ياس الفلسطينيين المحرومين من الحماية في الأراضي المحتلة .

وفي الاجتماع الأخير الذي عقد في نيقوسيا لوزراء خارجية عدم الانحياز ، دعى مجلس الأمن الى وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت الاشراف المؤقت للأمم المتحدة وذلك لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني . ولقد تقدمنا بهذه المشاعر نحو الامم المتحدة في جلسات الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ، ولا نزال نكرر هذا الموقف أمام هذه الهيئة . كما نود أن نطالب بالتطبيق السريع للتدابير المطلوبة لتعزيز سلامة وحماية الفلسطينيين والتي اقترحها الأمين العام في تقريره المقدم الى مجلس الأمن بموجب أحكام قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) .

إن لجنة بلدان عدم الانحياز المعنية بفلسطين ، في بلاغها الصادر في نيقوسيا في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، قد حثت مجلس الأمن على النظر في هذه التوصيات بغية تفويض تطبيقها وخاصة تلك المتصلة بالحكم الخاص بالحماية المادية والقانونية وكذلك تقديم المساعدة والحماية بصفة عامة عن طريق نشر الوعي بواسطة وسائل الإعلام الدولية . ونود مرة أخرى أن نطلب من الامم المتحدة أن تصبح ، لفترة محدودة من الزمن ، بمثابة الحامي والراعي للأراضي المحتلة وساكنيها بالاحتفاظ بوجود الأمم المتحدة في هذه الأراضي .

والحدث الهام الآخر الذي أسهم في الحقائق السياسية الجديدة في الشرق الأوسط ، والذي أشرت اليه فيما سبق ، يتصل بالمسؤوليات الاضافية التي اضطلعت بها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب القرار الذي اتخذته المملكة الاردنية الهاشمية في تموز/يوليه الماضي بشأن الضفة الغربية . وهذا التطور

الخطير ، وكذلك التعاون الذي تلاه بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ، عنصر لا يمكن أن نتجاهله في مبادرات السلم المستقبلية بشأن الشرق الاوسط . وهذا التطور ، وكذلك الانتفاضة ، يشكلان العنصرين اللذين غيَّرا الحالة في الشرق الاوسط من الناحية النوعية . وهذا يدل بوضوح على أن منظمة التحرير الفلسطينية وحدها هي التي تملك الحق التام في تمثيل الشعب الفلسطيني والمشاركة على قدم وساق مع الاطراف والحكومات الاخرى في كل المساعي والمؤتمرات الدولية والانشطة التي تهدف الى كفالة الاحترام لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتحقيقها .

لقد كانت دورة الانتفاضة التي عقدها المجلس الوطني الفلسطيني مؤخرًا بالجزائر حدثًا تاريخيًا . فقد قدمت منظمة التحرير الفلسطينية في تلك الدورة عرضًا بناءً للتفاوض على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . كما اتخذت خطوة جريئة بإعلان انشاء دولة فلسطين على الاراضي الفلسطينية بناء على قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٣) وتمشيا مع حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة والمعترف بها عالميا . إن تلك المقررات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني والتي فصلها الرئيس عرفات أمس تخلق مناخا جديدا لإحياء عملية السعي للسلام بالشرق الاوسط . وقد طلب الرئيس عرفات فور انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني إحياء عملية المفاوضات على وجه السرعة . وقد أشار ممثل الاتحاد السوفياتي ، في البيان الذي ألقاه منذ دقائق ، الى طريقة يمكن لعملية المفاوضات أن تبدأ بها على الفور .

لقد رحبت الاغلبية العظمى لاعضاء الامم المتحدة بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني وأعربت عن استعدادها لاغتنام الفرصة التاريخية التي أتاحتها تلك المقررات . كما رحب رئيس حركة بلدان عدم الانحياز الرفيق روبرت مفايبي ، في بيان صدر في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، بتلك المقررات ودعا اسرائيل وحلفاءها الى إظهار المرونة السياسية في هذه الظروف المتغيرة عن طريق الموافقة على سرعة عقد مؤتمر دولي للسلام تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى . وقد أصدرت الدول الاثنتا عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية إعلانا في بروكسل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر استجابة لنتائج دورة المجلس الوطني الفلسطيني ، وصفت فيه تلك المقررات بأنها خطوات ايجابية في سبيل التوصل الى تسوية سلمية للصراع العربي الاسرائيلي وناشدت جميع الاطراف المعنية أن تفتنم هذه الفرصة للإسهام في عملية السلام بطريقة ايجابية . ويشترك الاتحاد السوفياتي وجميع الدول الاشتراكية الاخرى في الشعور بمشاعر ايجابية مماثلة تجاه مقررات الجزائر .

وتبين الاستجابة التي تلقاها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز من بلدان عدم الانحياز الاخرى اتجاهها مماثلا يتمثل في الدعم القوي لمقررات المجلس الوطني

الغلسطيني والرغبة الاكيدة في وجوب نقل الحالة في الشرق الاوسط الى طاولة المؤتمرات .

ومع ذلك فإن استجابة اسرائيل والولايات المتحدة لفرصة البدء في عملية إقرار السلام التي أذنت بها التطورات الاخيرة ومقررات المجلس الوطني الفلسطيني كانت مخيبة للأمال بدرجة كبيرة للغاية . كما أن استجابتهما للخطاب التاريخي الذي ألقاه أمس الرئيس ياسر عرفات كانت مخيبة للأمال وتسمى للمزيد من الايضاحات وتواصل القول بأنه لاتزال هناك نقط غامضة في خطاب جد واضح . فقد شعر كل من أنمت منا الى الخطاب أمس أن الرئيس عرفات أعرب عن آرائه بطريقة واضحة وملائمة .

وبعد أن قدمت الولايات المتحدة واسرائيل الدعم الغاطر لجهود الامين العام في استطلاع امكانيات عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية ، وبعد شن مبادراتهما التنافسية ، يبدو أنهما تسميان الآن لتلمس رافع جديد لصد الباب في وجه هذه الفرصة الجديدة للسلام . فيقال لنا الآن أن مقررات المجلس الوطني الفلسطيني لم تكن كافية ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية لم تف بشروط الاعتراف ، وأن المنظمة لم تكن واضحة وضوحا كافيا ، وأن مقرراتها غير واضحة ومبهمة وغير محددة ، في حين أننا نعتقد أنها كانت مقررات واضحة جدا ومباشرة جدا . إلا أنه بطبيعة الحال إذا دعت الحاجة الى توضيح تلك المقررات والمواضيع التي تناقش ، فإن مكان هذه الايضاحات هو طاولة المؤتمرات ، باشتراك جميع الاطراف المعنية - بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية نفسها - وليس بعض الممثلين المختارين الذين يود البعض التفاوض معهم . إن التطورات الاخيرة قد جعلت مناشدتنا للبدء في عملية إقرار السلام أقوى مما كانت عليه في أي وقت مضى .

وإذا كانت الشكوك التي أعربت عنها الولايات المتحدة وتلك التي صدرت عن اسرائيل شكوكا حقيقية ، لماذا وصلت الولايات المتحدة الى درجة انتهاك القانون الدولي لكي تحرم الرئيس عرفات من تقديم رده للعالم ؟ ونرى أنه من الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة ، التي أصرت في مبادرتها الاخيرة على وجوب قبول المشتركين في المفاوضات لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) ، تقول الآن وقد ووجهت



بمقررات المجلس الوطني الفلسطيني التي نصت على ذلك أن المجلس لم يف تماماً بالشروط المطلوبة . ماذا تريدان للمجلس أن يفعل في الوقت الذي لا يرغب أحد في التباحث معه ؟ إن الولايات المتحدة واسرائيل مازالتا ترفضان عقد حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية . وقد أشار ممثل اسرائيل هذا الصباح الى الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهما "يهودا والسامرة" ، عودة منه الى الأسماء التي دعا بها الكتاب المقدس تلك المناطق . ولم يتطرق حقيقة الى موضوع التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية . كيف يمكن للمواضيع أن تتحدد إن لم تود الولايات المتحدة واسرائيل الحديث مع منظمة التحرير الفلسطينية ؟

هل من الانصاف دعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى التفاوض وحدها الى أن تفي بشروط استلامية غامضة وغير محددة يطلبها منها نظام شامير ؟ إن هناك من يعمل الآن على تغيير الأهداف وإعادة كتابة قواعد اللعبة في منتصف المباراة ، ولهذا علينا أن نصرخ "مخالفة" . وبالإضافة الى ذلك ، نرى أنه من المذهل أن تنتحل دولة لنفسها الحق في تعيين من تراهم مؤهلين ليكونوا القادة الحقيقيين للشعب الفلسطيني في الوقت الذي اختار الشعب الفلسطيني فيه قاداته بنفسه . أليس هذا تقرير المصير ؟ أليس هذا ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة ؟ أليس هذا ما ينص عليه ميثاق الأطلسي ؟ أليس هذا ما ينادي به الإعلان العالمي لحقوق الانسان ؟ أي شروط تلك التي نريد توفرها لدى ممثلي الفلسطينيين حتى يمكن الاعتراف بهم ؟

إن الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وفي المنفى قد أعلن منذ أمد بعيد أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الحقيقي له . ونحن في حركة عدم الانحياز قد اعتبرنا بصفة مستديمة أن لمنظمة التحرير الفلسطينية وحدها ، وهي عضو كامل العضوية في حركتنا ، الحق في تمثيل الشعب الفلسطيني ، ولها الحق في الاشتراك بشكل مستقل وعلى قدم المساواة في جميع المساعي والمؤتمرات الدولية وغيرها من الأنشطة التي تهدف الى ضمان احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والتوصل اليها وممارستها . ولذلك نرحب باعلان المجلس الوطني الفلسطيني لدولة فلسطين . وقد اعترفت ٨٠ دولة حتى الآن بدولة فلسطين وقد وضع إعلان المجلس الوطني الفلسطيني تمام التوضيح أن

دولة فلسطين أُعلنت على أساس قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٣) . وبالإضافة الى ذلك فإن انشاء دولة مستقلة ذات سيادة لفلسطين لايزال من الحقوق الشابتة والمعتد بهها عالميا للشعب الفلسطيني .

وأود باسم حركة بلدان عدم الانحياز أن أتقدم بعميق الامتدنان للرئيس عرفات على المبادرة الهامة التي أبدأها بالحضور بنفسه الى هذه الجمعية لكي يحيطنا علما بالمقررات الهامة التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني . وتكّن حركتنا فائق الاحترام للطريقة المتميزة التي قاد بها الرئيس عرفات الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع ضد الاحتلال ، وكما قلت قبلا فقد حث رئيس حركة عدم الانحياز الدول الاعضاء فيها على تأييد الدولة الوليدة .

اننا نشيد بالمقررات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني والتي تتيح فرصة حقيقية لإحراز طفرة كبيرة في عملية السلم في الشرق الاوسط التي أصابها الجمود . وقد أوضح الرئيس عرفات تلك المقررات إيضاحا تاما الاسبوع الماضي في امسكهولم ، كما كرر ذلك أمس ببلاغة وبعد نظر .

لقد حان الوقت الآن لكي يسرع المجتمع الدولي بقيادة مجلس الامن في بذل جهوده للنهوض بعملية تفاوض فعال . ونود أن نناشد الولايات المتحدة أن تتحلّى بالشجاعة لكي تقوم بما هو صحيح . فالولايات المتحدة ، كقوة عالمية قائدة ، مدينة بذلك لنفسها ولنا جميعا . ولايزال الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في عملية السلام بالشرق الاوسط دورا لا غنى عنه . كما لا يمكن دحض الحقيقة القائلة بأنه إذا قدر لهذا الدور أن يكون ايجابيا فلا بد أن يعترف بالقضية الفلسطينية جوهرها لمشكلة الشرق الاوسط . ومن غير الواقعي رفض مجرد الامتاع الى منظمة التحرير الفلسطينية واستبعادها من الاشتراك على قدم المساواة وبصفة مستقلة في عملية المفاوضات . فهذا بمثابة تجاهل لحقيقة أن قضية فلسطين تقع في لب مشكلة الشرق الاوسط .

تضطلع الولايات المتحدة ، بمفتها دولة عظمى ومؤيدا أساسيا لاسرائيل وعضوا دائما في مجلس الأمن ، بدور هام في حسم المسألة الفلسطينية . وبالتالي ، يجب أن تبقى مصداقيتها وقيادتها الادبية دون مساس . فضعف الولايات المتحدة من الناحية الادبية لا يعود بالنفع على أحد : لا للسلم العالمي ، ولا لقضية فلسطين ، وبالتأكيد ، لا لامن اسرائيل .

كما نود أن نحث الحكومة البريطانية ، التي تسببت في المقام الاول في خلق هذه المشكلة في الشرق الاوسط ، على أن تتخذ نهجا أكثر ايجابية إزاء هذه المسألة . ولقد سعدنا بالاتصالات التي أجرتها حكومة المملكة المتحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل بضعة أسابيع ، ونأمل أن تستمر هذه الاتصالات وأن تتخذ الحكومة البريطانية الموقف الإيجابي الذي اتخذته حكومات البلدان الأخرى في المجموعة الاقتصادية الأوروبية دعما لمنظمة التحرير الفلسطينية وللقضية العادلة للشعب الفلسطيني . وينبغي أن تدرك بريطانيا مسؤوليتها التاريخية والعبء الذي يقع على اكتافها نتيجة خلق هذه المشكلة العسيرة عن طريق فرض السكان اليهود على الأراضي الفلسطينية في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

إن رفض الولايات المتحدة منح تأشيرة الدخول للرئيس عرفات لا يعد انتهاكا لاتفاق دولي رسمي دخلت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمحض ارادتها فحسب بل إساءة لمشاعر العدالة واللياقة . فكيف نستطيع ، من جهة ، أن نطالب منظمة التحرير الفلسطينية باستخدام الوسائل السلمية للنهوض بقضيتها في حين أننا نرفض ، من جهة أخرى ، إتاحة الفرصة لها لمخاطبة تجمع دولي كهذا ومخاطبة الرأي العام العالمي وشرح وجهة نظرها للعالم أجمع ؟ وما لم يكن هدفنا إرغام الفلسطينيين على قبول حرمانهم من تقرير المصير وإقامة دولة خاصة بهم ، لا يمكننا على الإطلاق أن نتفانى عن رفض منح تأشيرة الدخول للرئيس عرفات ، ولا يمكننا على الإطلاق أن نتفانى عن المحاولات الرامية الى كتم صوت منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الصوت الحقيقي للشعب الفلسطيني .

لقد أبدت منظمة التحرير الفلسطينية ودول خط المواجهة العربية قيادة حكيمة وشجاعة في سعيها الى تحقيق السلم في الشرق الاوسط . وعملت منظمة التحرير الفلسطينية من أجل سلم حقيقي ، وأرست الأساس لبدء عملية التفاوض . ويتعين على القادة الآخرين في العالم أن يتصرفوا كرجال دولة مسؤولين فيساعدوا في الحفاظ على المناخ الذي ييسر الاستفادة البناء من سبل السلام التي فتحت مؤخرًا .

السيد أندرسون (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قال رئيس وزراء السويد الراحل ، السيد أولوف بالمه ، في آخر مقابلة أجريت معه قبل ساعات قليلة من اغتياله في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ :

"لقد اتسمت العلاقة بين الدولتين العظميين لفترة طويلة من الزمن بالجمود . ولكن هناك علامات واضحة على أن الجمود بدأ بالزوال . وأصبحت الحالة الدولية أكثر إشراقًا . وبدأت مشاعر الارتياح تنقش مثل الضباب في ساعات مبكرة من صباح يوم ربيعي . ونحن نلاحظ دلائل انفراج عديدة" .

لقد كان ذلك حقًا بيانًا يتم ببعد النظر . فقد تحول المناخ المتسم بالبرود الى محادثات وعلاقات متحسنة بين الدولتين العظميين . وتم التوقيع على أول اتفاق بشأن نزع السلاح النووي . وحسم العديد من النزاعات الاقليمية .

وفي الشرق الاوسط أيضا طرأت تغيرات هامة . فقد أدت الانتفاضة في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ الى خلق حالة جديدة . وأوضح الشعب الفلسطيني أنه لم يعد يقبل بالاحتلال . كما أوضحت منظمة التحرير الفلسطينية أنها ترغب في التفاوض مع اسرائيل في اطار مؤتمر دولي للسلام على أساس حل يقوم على انشاء دولتين . وأصبحت الحالة مؤاتية لإحراز تقدم هام في عملية السلم .

أنا شخصيا وبلادي صديقان حقيقيان للفلسطينيين والاسرائيليين على حد سواء . ولذلك نشعر بأسف عميق لان هذين الشعبين لا يعيشان في سلم بل في عداة .

وتتطلع الأمم المتحدة بمسؤولية خاصة عن حسم النزاع في الشرق الاوسط . فهي قد أرست الأساس لاقامة دولة يهودية ودولة عربية في فلسطين . ولقد أنشئت الدولة اليهودية

منذ أربعين عاما . وقد حان الوقت لكي تحظى مسألة التطلعات القومية للفلسطينيين باهتمام المجتمع الدولي برمته .

لقد دعونا منظمة التحرير الفلسطينية ، على مر السنين ، الى الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة معترف بها . كما دعونا منظمة التحرير الفلسطينية الى نبذ كل أشكال الارهاب .

وما فتئنا ندعو الولايات المتحدة ، على مر السنين ، الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ودعونا اسرائيل ، طوال سنوات عديدة ، الى انهاء احتلال الاراضي الفلسطينية وبدء الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل التعايش السلمي بين الشعبين اللذين عانا كثيرا .

واليوم نشعر بارتياح بالغ ، إذ أعربت منظمة التحرير الفلسطينية ، في رأينا ، على لسان رئيسها السيد عرفات ، عن استعدادها للتفاوض مع اسرائيل ، في إطار مؤتمر دولي ، من أجل التوصل الى تسوية سلمية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وعن التزامها باحترام حق اسرائيل في العيش في سلم ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وعن ادانتها للارهاب بجميع أشكاله ، بما في ذلك إرهاب الدولة . وهذا لا يمكن ، في رأينا ، أن يساء فهمه حتى من أهد الجهات ارتيابا .

وامتنادا لذلك ، فنحن نشعر بأن الاساس قد أرسى لبدء الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية . وإن خطوة هامة قد اتخذت صوب تحقيق السلم والمصالحة بين الفلسطينيين والاسرائيليين .

لقد دأبنا دائما على الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . ومن الواضح أن هذا الحق يجب أن يشتمل على حق الفلسطينيين في اختيار ممثلهم وإقامة دولتهم الخاصة بهم .

وتلتزم السويد بتأييد وجود اسرائيل والاعتراف بها . وما فتئت السويد تؤيد منذ أربعين عاما حق اسرائيل في العيش في سلم . وسيستمر هذا التأييد على نحو شابت . إن ما يطالب به الفلسطينيون اليوم هو الحق في اقامة دولة لهم جنبا الى جنب مع اسرائيل . كما أقرت ذلك هذه المنظمة العالمية منذ أكثر من ٤٠ عاما .

ولا بد أن يكون في صالح إسرائيل على الأجل الطويل ، ليس فقط أن تلقى قبولا من الشعوب والدول المجاورة ، ولكن أن تقبل هي أيضا هذه الدول والشعوب .  
وأود أن أقول لأصدقائي الاسرائيليين : تذكروا وتأملوا ما قاله بن غوريون في تموز/يوليه ١٩٦٧ ، وقد أصر ، آنذاك ، على أنه ينبغي إعادة الأراضي المحتلة بسرعة .  
ان الإبقاء عليها من شأنه أن يغيّر الدولة اليهودية ، ويدمرها في آخر الأمر .  
ولذلك ، فإنني أناشد الحكومة الاسرائيلية أن تعلن صراحة في هذه الجمعية أن إسرائيل لا تعتزم أن تستبقي الأراضي التي استولت عليها بالقوة عام ١٩٦٧ ، أو أن تبقى فيها ، كما أناشد الحكومة الاسرائيلية أن تقبل اليد الممدودة إليها ، يد منظمة التحرير الفلسطينية ، وأن تظهر استعدادا مماثلا للتفاوض . ان المسؤولية تقع الآن على إسرائيل لترد بالمثل .

وترحب حكومة السويد بالقرارات التي صدرت مؤخرا عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر ، وتشارك الرأي القائل ان مؤتمر السلام الدولي ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، ينبغي أن ينعقد ، وأن يكون قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وحق الفلسطينيين في تقرير المصير أساس التسوية السلمية .  
وإذا كان في استطاعة السويد أن تساعد في تضييق الهوة ، والإسهام في عملية السلام فنحن على استعداد أن نفعل ذلك . وبهذه الروح تم الاجتماع الذي انعقد في استكهولم بين ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية ، ومجموعة من الشخصيات اليهودية الأمريكية .

وتؤمن السويد بقوة بالحاجة إلى التضامن الدولي ، والسويديون شعب محظوظ ، لقد عشنا في سلام لمدة ١٧٥ سنة ، تمكنا فيها من بناء مجتمعنا في حرية ، وبدون تدخل خارجي .

ونحن على استعداد للاشتراك مع البلدان الأخرى في المساعدة في تضييق الجروح التي لم تلتئم بعد عشرات السنين من العداوة . ونحن مستعدون أن نؤيد بكل الطرق هؤلاء الذين يسعون من أجل السلام ، ونحن مستعدون لتقديم المساعدات الانسانية والاقتصادية لضحايا الاحتلال .

ومن المطلوب الآن من كل الأطراف المعنية اتخاذ خطوات جسورة شجاعة . لا يجب أن يقال انه على الرغم من كل ما حدث في عام ١٩٨٨ فستذهب هذه السنة في طي التاريخ كسنة أخرى من سنوات الغرض الضائعة في طلب السلام في الشرق الاوسط .

السيد وكييل (افغانستان) (تكلم بالدارية ، الترجمة الشفوية عن النص

الانكليزي الذي قدمه الوفد) : في مستهل المناقشة الحالية للجمعية العامة لمسألة فلسطين استمعنا إلى خطاب هام وملهم من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . واسمحوا لي أن أعبر عن تقديرنا العميق للكلمات الحكيمة والافكار العملية التي قدمها الزعيم الفلسطيني من أجل التوصل إلى حل لمسألة فلسطين باعتبارها المفتاح لحل مشكلة الشرق الاوسط برمتها ، وإحلال سلام عادل ودائم في تلك المنطقة المضطربة . ونحن مقتنعون ان هذا الخطاب الرئيسي سيثبت أنه عامل هام وإيجابي في مداولات ببناء للجمعية بشأن المسألة الفلسطينية .

إلا أنه من المؤسف أن هذا الخطاب ألقى هنا في جنيف ، بدلا من المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك . وقد شاركنا الاغلبية الكاسحة من الدول الاعضاء في شجب العمل الذي ظهر أنه انتهاك لاتفاقية البلد المضيف مع الامم المتحدة والقانون الدولي . ونؤكد مجددا حق منظمة التحرير الفلسطينية ، غير المنازع ، في المشاركة في أعمال الامم المتحدة ودوراتها ، وحققها في أن يتيسر لها حرية الوصول إلى المنظمة من أجل هذا الغرض . وسنؤيد مشروع القرار الذي يدعو إلى منح دولة فلسطين الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية الآن في الامم المتحدة . ويتفق هذا مع تأييدنا التقليدي لقرارات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين .

في هذه اللحظة من تاريخه المضطرب ، التي يفتح فيها شعب فلسطين البطل صفحة جديدة في حياته الوطنية ، يشرفني أن أعبر لقادة وشعب فلسطين الشقيقة عن تهانينا القلبية الخالصة لإعلانهم التاريخي في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الخاص بإعلان دولة فلسطين . وهذا بلا شك حدث من الاحداث الفاصلة في الطريق المؤدي إلى تحقيق الطموحات الوطنية لشعب فلسطين النبيل . ومن دواعي فخري أن أذكر أن حكومة جمهورية



افغانستان ، التي كانت قد أقامت علاقات دبلوماسية مع منظمة التحرير الفلسطينية قد اعترفت بدولة فلسطين .

ونحن نشيد كذلك ونرحب بالخطوة الجريئة الشجاعة التي خطتها منظمة التحرير الفلسطينية من خلال اعتماد المجلس الوطني الفلسطيني بيانه السياسي الصادر في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر . وأيضا من خلال إعلان استكهولم . ان الإعلان السياسي ، وهو وثيقة بالغة الأهمية ، قد وفّر فرصة تاريخية حقيقية لكل الأطراف المعنية في النزاع العربي الإسرائيلي لحل مشكلة الشرق الأوسط جلا سلميا ، وإحلال سلام حقيقي ودائم بالمنطقة . وكما قلنا من قبل في مناسبة سابقة في نيويورك ، إن قضية السلم والأمن الدوليين تحتم بالآ نضيق هذه الفرصة الفريدة\* .

وفي ظروف العالم الحاضر فإن التفكير السياسي الجديد بالنسبة للعلاقات الدولية قد أسفر عن اتجاهات جديدة تستهدف حل النزاعات الاقليمية ، وبزغت آمال كبيرة في التخلص من البؤر الساخنة في النزاعات الاقليمية .

ان إبرام اتفاقات جنيف لحسم الموقف حول أفغانستان ، واتخاذ قرار في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة من أجل هذه الغاية ، وبيان السيد غورباتشوف بشأن تسوية سلمية للنزاعات الاقليمية ، ولا سيما اقتراحاته المتعلقة بالحلول السياسية للموقف حول بلدي الذي عبّر عنه في خطابه أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة ، كل هذا يشكل أمثلة بارزة للحلول السياسية الشاملة للنزاعات الاقليمية . ولهذا يجب ان نخلص إلى ان اللجوء إلى القوة لا يعدّ أساسا لحل النزاعات الاقليمية ، وليس هناك بديل لطلب الحلول السياسية ، وإجراء المحادثات ، والحوار بين الأطراف المعنية . وهكذا فنحن نقرر ان الأسلوب الجديد في التفكير السياسي فيما يتعلق بالنزاعات الاقليمية قد فتح آفاقا مبشرة من أجل تنظيم العلاقات الدولية ، وتخفيف حدة التوتر في إطار تسوية النزاعات الاقليمية ، ومنها مشكلة الشرق الأوسط على أساس حل مشكلة فلسطين .

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الشكر (البحرين) .

ان قضية فلسطين ، كما نعرف جميعا ، تكمن في لبّ مشكلة الشرق الاوسط ، وهي السبب الجذري للصراع العربي الاسرائيلي القائم على مدى أربعة عقود . انها مأساة انسانية ضخمة لها أبعاد هائلة ، لا تؤثر على عدد من الافراد فحسب ، بل على أمة بكاملها . ان اسرائيل ، عن طريق سياسة العدوان والاحتلال وأعمال القمع الموجهة ضد الفلسطينيين وإلى الأمة العربية بأسرها ، لا تحرم شعب فلسطين من دياره وممتلكاته فحسب بل تحرمه أيضا من أرضه وأرض أجداده . أما أولئك الفلسطينيون الذين بقوا في الاراضي الفلسطينية المحتلة فإنهم يتعرضون بصورة منهجية للقمع الوحشي والحرمان التام من حقوقهم الانسانية .

ومن المؤسف حقا في هذا الصدد أن يظل الفلسطينيون عرضة للعدوان الاسرائيلي حتى في ملجأهم . وما الهجوم الذي شنته اسرائيل على المخيمات الفلسطينية في لبنان في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، إلا مثال مخزٍ آخر لسلسلة الاعتداءات المسلحة التي تبرز جوهر السياسة الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني والأمة العربية بأسرها . وكل هذا يحدث في وقت تحتفل فيه الانسانية في كل ركن من أركان العالم بالذكرى السنوية الأربعين للإعلان العالمي لحقوق الانسان .

ان ذلك العمل العدواني الوحشي الموجه ضد الفلسطينيين والذي تم في تجاهل تام لاستقلال لبنان وسيادته الوطنية ، يذكرنا بالمذبحة الوحشية التي وقعت في مخيمي صبرا وشاتيلا الفلسطينيين ، وبهجمات القرصنة الموجهة ضد البلدان العربية الاخرى ، ونشير هنا ، على سبيل المثال لا الحصر ، الى الهجمة الإرهابية التي شنتها اسرائيل على تونس في ١٦ آب/أغسطس هذا العام ، والعدوان الاخر الذي ارتكبته قبل ثلاث سنوات .

إن توقيت ذلك العمل الإرهابي ضد الفلسطينيين له مدلول كبير أيضا ، فهو يقع بالتحديد في الذكرى السنوية الاولى لانتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي لا تعد سوى رد فعل منطقي على استمرار الاحتلال والقمع الاسرائيليين . وهو يحدث أيضا عشية قيام الجمعية العامة بمناقشة قضية فلسطين .

ان انتفاضة الشعب الفلسطيني البطولية في الاراضي المحتلة هي الدليل الحي على تمميم هذا الشعب على أخذ زمام أموره بيده . فتلك الانتفاضة التي مازالت صامدة رغم تشديد سياسة "القبضة الحديدية" التي تنتهجها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ، ورغم قتل الشباب والنساء والاطفال الفلسطينيين على أيدي قوات القمع الصهيونية ، لا تمثل فقط ردا على أعمال الارهاب والوحشية مثل العقوبات الجماعية والإبعاد وهدم المنازل ومصادرة الاراضي بالقوة والامتلاء على الممتلكات وقتل السكان العزل وغير ذلك من أشكال انتهاك حقوق الانسان الخاصة بالشعب الفلسطيني ، بل انها تمثل أيضا دليلا على تمميم هذا الشعب على تحرير أرضه واستعادة حريته واستقلاله مهما كان الثمن . انها حدث تاريخي لا رجعة فيه ، يبرهن من ناحية على تمميم الشعب الفلسطيني على أن تكون له دولة ويثبت من ناحية أخرى عقم المحاولات الاسرائيلية الرامية إلى مواصلة الاحتلال واستيعاب فلسطين في نهاية المطاف . انها نضال عادل يخوضه شعب مقهور ضد الاحتلال ، ويحظى بتأييد دولي واسع النطاق في كل ركن من أركان العالم .

ونحن في هذا الصدد ندين العدوان الاسرائيلي على الأماكن المقدسة في فلسطين والاراضي العربية المحتلة الأخرى ، ونعتبر جميع المحاولات الصهيونية الرامية إلى تغيير السمات السياسية والثقافية والدينية والديموغرافية لفلسطين وغيرها من الاراضي العربية المحتلة غير قانونية ولاغية وباطلة . كما ندين سياسة الترحيل الإجباري التي تتبعها اسرائيل تجاه الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم بفرض إقامة المستوطنات الاسرائيلية . ان إنشاء تلك المستوطنات يتعارض مع القانون الدولي ويرفضه المجتمع الدولي .

ان العناصر الأساسية لحل قضية فلسطين ، ومشكلة الشرق الأوسط بكاملها ، واضحة تماما ومنذ وقت طويل . فقد تحددت معالمها في العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . إلا أن قضية فلسطين لسوء الحظ ، مازالت دون حل ، ومازال الشرق الأوسط يشكل بؤرة توتر وتهديدا للسلم والأمن الدوليين . وهذه الحالة المتواصلة من المواجهة والصراع وعدم الاستقرار والقلق في الشرق الأوسط جلبت إراقة الدماء والمآسي والدمار على شعوب المنطقة بكاملها ، ولا سيما الأمة الفلسطينية .

ان السبب الجذري لهذه الحالة المأساوية يكمن في إنكار اسرائيل على الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف ، واحتلالها المستمر للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية . كما أن هذه الحالة ناتجة أيضا عن تجاهل اسرائيل التمام للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

وعلى النقيض من ذلك ، نرى البلدان العربية في الشرق الأوسط ومنظمة التحرير الفلسطينية تطالب المرة بعد الأخرى بالحل السلمي للحالة المتفجرة في الشرق الأوسط . وقد وفر قرارها الجماعي في فاس الذي تم التأكيد عليه بعد ذلك في مؤتمرات القمة والاجتماعات العربية الأخرى البديل لحالة الحرب والصراع والتوتر ، الذي يتأتى بضمنان حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال وإقامة دولة . كما أن البلاغ السياسي الصادر في الجزائر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام وكذلك البيانات اللاحقة لمنظمة التحرير الفلسطينية دلت بوضوح على رغبة الشعب الفلسطيني في حل قضية فلسطين بالوسائل السلمية . وينبغي للجمعية العامة أن تمارس كل الضغوط على اسرائيل حتى تقبل مسار السلام والمفاوضات السلمية .

أما أفضل وسيلة لمثل هذه المفاوضات فهي عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط باشتراك الأطراف المعنية كافة على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وينبغي أن تكون ولاية المؤتمر انسحاب اسرائيل غير المشروط من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بما فيها القدس ، والجولان العربية السورية وجنوب لبنان وإعادة جميع الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين في العودة إلى وطنه وإقامة دولة فلسطينية مستقلة فيه .

ونحن نؤمن بأن ذلك هو الحل السليم الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط ولقضية فلسطين التي تكمن في لبها ، وهو الوسيلة الوحيدة لإعادة السلم الحقيقي العادل والدائم إلى المنطقة .

ختاما ، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأؤكد مرة أخرى التضامن الثابت لشعب جمهورية أفغانستان وحكومتها مع النضال البطولي والعاذل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لتحرير أرضه واستعادة حقوقه . ان نضاله سينتصر في النهاية ، ونؤمن بأن ذلك اليوم ليس ببعيد .

السيد أحمد (الصومال) : اسحوا لي أن أعبّر للرئيس عن تقدير وامتنان حكومة بلادي لجهوده الدؤوبة في تسهيل سير أعمال الدورة العادية الثالثة والأربعين للجمعية العامة ، لمناقشة البند ٢٧ المعنون "قضية فلسطين" . وهذا يرسخ شقتنا المطلقة في رئاسته الحكيمة وإدارته الرشيدة .

لقد حال عدم التزام البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة بالتزاماته القانونية بموجب بنود الاتفاق المعقود بينهما دون مناقشة بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين" في المحفل الذي يجري بحثه فيه طوال ما يناهز الأربعة عقود الماضية .

وعلى الرغم من ممارسة سياسة وضع المراقيل وفرض العوائق التي واكبت إعلان استقلال دولة فلسطين العربية ، ما زال السعي من أجل تحقيق السلم في الشرق الأوسط يمثل إحدى المهام والشواغل الأساسية للأمم المتحدة ، ولا سيما في ضوء الانفراج الدولي والتقارب بين القوتين العظميين ، الذي أدى إلى تحسين الظروف والتعاون الدولي من أجل تسوية المنازعات الإقليمية . وهذا يحتم على الدول الاعضاء في المنظمة تكثيف جهودها لحل قضية فلسطين ، التي هي السبب الجذري للنزاع والتوتر في الشرق الأوسط . وفي ضوء القرارات التاريخية الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ، فقد حان الوقت للتوصل إلى تسوية شاملة لقضايا الشرق الأوسط ، وجوهرها قضية فلسطين ، تقوم على أساس إحقاق الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير . ولا يفوتنا أن نعبر عن تقديرنا وشكرنا للدور الذي يقوم به السيد الرئيس ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بهدف التوصل إلى حل لقضية فلسطين .

إن الصومال تؤيد بقوة العناصر الأساسية لإرساء السلم العادل والدايم في الشرق الأوسط طبقا لما تمت عليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة ، التي تستند استنادا راسخا إلى مبادئ الأمم المتحدة ومبادئ وأحكام القانون الدولي ، وتؤكد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة ، وتؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال . ونحن نضم صوتنا وتأييدنا الكامل إلى الدعوة إلى الانسحاب الكامل غير المشروط للقوات الإسرائيلية من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس الشريف ، وكذلك من جميع الأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، من خلال ممارسة سيادته على أرض دولته المستقلة .

ولسوء الحظ ، لا يزال تمنع إسرائيل بشأن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين ، يشكل العقبة الأساسية في تحقيق السلم . وأكبر دليل على ذلك هو موقف الحكومة الإسرائيلية من القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني ،

التي أعلنت في الجزائر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ولا تزال إسرائيل مستمرة في الإصرار على حرمان الشعب الفلسطيني من جميع حقوقه الوطنية المشروعة .  
لا شك أن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط . ولقد شهد عام ١٩٨٨ تطورات رئيسية شملت جوانب وأبعاد القضية ومواقف أطرافها جعلت من الممكن أكثر من أي وقت مضى التوصل إلى تسوية للنزاع . فقد كانت الانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة خير دليل قوي لتأكيد رفض شيوخ وشباب وأطفال الشعب الفلسطيني للحلقة المفرغة القائمة على ديمومة استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي للأراضي الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧ واستخدام القوة المسلحة كمظهر لاستمرار الاحتلال والإبقاء عليه .

وفي هذا المجال نود الإشارة إلى تقارير الأمين العام ذات الصلة القانونية وإلى التحرك العربي الشامل تأكيدا للالتزام بالشرعية الدولية من أجل إعداد الظروف التي تسمح بالبداية في التسوية السلمية الدائمة لقضية فلسطين ، واستنادا لما نصت عليه خطة السلام الصادرة عن مؤتمر القمة العربية في فاس عام ١٩٨٢ ، التي أكدتها مؤتمرات القمة العربية اللاحقة . واستكمالا لهذا النهج جاءت القرارات الصادرة عن اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي انعقد في الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والمعتمد طبقا لما نصت عليه الآسي الديمقراطية ، لتؤكد بما لا يبدع مجالا للشك الرغبة الحقيقية للشعب الفلسطيني في تحقيق السلام واستعداده للعمل الجاد من أجل إنجاح مساعي وجهود السلم . وخير دليل على ذلك هو إعلان الدولة الفلسطينية ، والبيان السياسي ، اللذان أوضحا أن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ ، ما زال يتضمن شروط الشرعية الدولية التي تقر حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال جنبا إلى جنب مع إسرائيل ، وطبقا ووفقا لاحكام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة .

إن الصومال ، حكومة وشعبا ، تحث الجمعية العامة على الإسراع بالدعوة إلى عقد مؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الأوسط طبقا لقراراتها التي تنص على مشاركة

منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى المعنية في القضية .

إن تعبير الشعب الفلسطيني ، من خلال قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي انعقد في الجزائر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، بقبول المجلس بشكل صريح لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، يمكن أن يشكل بداية تحرك دولي نحو عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية .

إن حكومة الصومال تناشد القوتين العظميين والمجموعة الاوروبية والمجتمع الدولي أن يتحملوا مسؤولياتهم في هذا المجال حيث أن تجاهل هذه الفرصة وما تتيحه من فرصة سانحة لإحلال السلام الدائم والعدل ، سوف يؤدي إلى تفاؤل احتمالات السلام . وعلى إسرائيل المسارعة بتأكيد حسن نواياها بالإعلام عن استعدادها للانخراط من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس المحتلة والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

ويجب أن تتكاتف جميع دول المجتمع الدولي نحو التسوية الشاملة والدائمة لقضية فلسطين وفقاً لقواعد القانون الدولي وفي مقدمتها حق الشعوب في تقرير مصيرها واحترام حقوق الإنسان وحقوق جميع شعوب المنطقة لتنعم شعوبها بالسلام والأمن .



السيد لواساني (جمهورية إيران الإسلامية) : بسم الله الرحمن الرحيم  
 "أَذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظَلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ" "صدق الله العليّ  
 العظيم" (سورة الحج ، الآية ٣٩)

في بداية الحديث وبمناسبة بدء العام الثاني للانتفاضة البطولية للشعب  
 الفلسطيني المسلم في الأراضي المحتلة ، نتوجه بالتحية لأبناء هذا الشعب البطل ونحني  
 الرؤوس إجلالا أمام شهداء هذه الانتفاضة العظيمة ، الذين هم في الحقيقة شهداء  
 الحرية واستقلال وطنهم الغالي . ونقدر ونشكر للجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها  
 الصائب بعقد هذا الاجتماع في جنيف لدعم هذه الانتفاضة البطولية ، الذي توفرت له  
 إمكانيات النجاح بجهود سيادة الأمين العام للأمم المتحدة المشكورة . كما نقدر ونشكر  
 للحكومة السويسرية حسن استضافتها لهذا الاجتماع .

لا شك في أننا جميعا على علم بالسبب الذي أدى إلى نقل هذا الاجتماع من  
 اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة من المقر الدائم للمنظمة في نيويورك إلى  
 المقر الأوروبي في جنيف ، وهو عدم التزام الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها  
 الدولية وعلى رأسها اتفاق المقر وإصرارها على معارضة الإرادة الدولية وتدخلها في  
 شؤون الأمم المتحدة والحيولة دون قيام المنظمة الدولية بمهامها .

إنه لمن البديهي أن انتصار الإرادة الدولية في مجال عقد هذا الاجتماع في  
 جنيف برغم معارضة الكيان الصهيوني والحكومة الأمريكية لا يشكل فضا لمشاعر الهيمنة  
 الأمريكية فحسب ، بل يكشف عن حقيقة أن القضية الفلسطينية تعيش في أعماق الضمائر  
 الحية في كافة أنحاء العالم ، وأن أمريكا أو أية قوة أخرى إذا ما هي عارضت هذه  
 الحقيقة غير القابلة للإنكار ، إنما تعرّض نفسها لعزل أكيد . كما أن الولايات  
 المتحدة الأمريكية عرضت نفسها لعزلة في الساحة الدولية بسبب هذه القضية وقد انتقد  
 موقفها هذا أقرب حلفائها .

إن المطلعين على مجريات الأمور ومع أخذ التجارب الماضية في الاعتبار يعرفون  
 جيدا أن العداء الأمريكي للشعب الفلسطيني المحلم بوجه أخى ، عداء متواصل يسوده

العنف ، لذلك لم تفلح الجهود المبذولة من أجل تغيير هذا الوضع القائم . وبعبارة أخرى أن المساعي التي بذلت من أجل كسب رضى واشنطن لم تستطع إحداث أدنى تغيير فى الموقف الأمريكى المعادى للشعب الفلسطينى ، لأن الموقف الفعلى للولايات المتحدة الأمريكية هو موقف الكيان الصهيونى الفاسد لفلسطين .

ونحن نرى أن عقد الآمال على حصول تعديل فى الموقف الأمريكى تجاه الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى أرض آبائه وأجداده ، إنما هو من نسيج الخيال ، وأن شيوت سوء النية من قبل أمريكا الذى يستخلص من التجارب العديدة لا يدع مجالاً للانتظار المزيد من إظهار النوايا السيئة ولا يمكن أن يكون شرطاً للعودة للكفاح الشعبى المسلح من أجل تحرير فلسطين . لذا لا حاجة لاختبار النوايا الأمريكية ، وأن الانتظار لن يؤدى إلا إلى مزيد من جرائم الصهاينة بحق الشعب الفلسطينى .

إن استمرارية حرمان الشعب الفلسطينى من العدالة واستمرار التنكر للحقوق غير القابلة للتنازل لهذا الشعب اللذين يمارسهما الكيان الصهيونى المحتل وحمايته الامبرياليون وعدم اكتراث دول العالم - وهذا ما يؤسف له - قد حملت الفلسطينيين ، اعتباراً من ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، على أن يجعلوا من حجارة الوطن وسيلة لتحدي الآلة الحربية المتطورة جدا للمدو المحتل .

إن الانتفاضة البطولية للشعب الفلسطينى فى الاراضى المحتلة تشكل مطرقة قوية تضرب ضماير البشرية المعاصرة لكي تتخذ موقفا عادلاً إزاء شعب استرخص الارواح من أجل نيل حقوقه الطبيعية . لقد شكلت هذه الانتفاضة المباركة ، من خلال تقديم أكثر من خمسمائة شهيد وأربعين ألف جريح وعشرات الآلاف من المعتقلين والعشرات من المبعدين والمئات من المشردين فى غضون عامها الاول ، أقوى رد من قبل الشعب الفلسطينى المسلم فى وجه القوات الصهيونية المحتلة .

إن هذه الحركة الثورية جديدة بأن تتحرك من أجلها كافة القوى الثورية فى العالم اسناداً لها وضغطاً من أجل تحقيق حقوق الشعب الفلسطينى المسلم . إن صمود الشعب الفلسطينى المنتفض ودماء الشهداء الشبان التي طرزت طريق الحرية والاستقلال

بالورود الحمراء لم تزلزل الأرض من تحت أقدام الصهاينة المحتلين فحسب ، بل أوجدت تطورات فعلية في الساحتين ، الاقليمية والعالمية . وما اجتماعنا هذا إلا واحد من هذه التطورات .

لقد فضحت انتفاضة الشعب الفلسطيني الواعي بأصالتها وبعمدا الشمولي ، التي غطى كل فلسطيني الاراضي المحتلة سواء منها المحتلة عام ١٩٦٧ أو عام ١٩٤٨ ، العدو الصهيوني وأظهرت طبيعته العنصرية واتت ، فيما أتت ، بالنتائج التالية : أولا ، إدخال الكيان الصهيوني في أزمة حقيقية ، ثانيا ، البت في أن الشعب الفلسطيني يتولى مباشرة مهمة الدفاع عن حقوقه المشروعة في إنشاء الوطن الفلسطيني المستقل ودولته الخاصة به ، وأن زمن الاحتلال مهما طال لا يمكن أن يحول دون متابعة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة ، ثالثا ، التدليل على أن هناك حلا واحدا فقط للقضية الفلسطينية وهو حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه وسيادته غير القابلة للانتزاع - هذه الحقوق التي ناضل من أجل تحقيقها الشعب الفلسطيني والعالم العربي والامة الإسلامية خلال الاربعمين عاما الماضية نضالا دؤوبا ، رابعا ، إيجاد التفسير في الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية وتجاه شعب فلسطين الذي يقاتل أملاحة الصهاينة المتطورة بالحجارة .

هذا وبالنظر لاصالة انتفاضة المستضعفين في فلسطين ، فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، التي تضع مساندة نضالات الشعب الفلسطيني والمقاومة اللبنانية الشجاعة في صدر أهدافها ، وانطلاقا من إيمانها الحاسم بهذه الحركة بصفتها الوسيلة المثلى للتخلص من براثن المحتلين المستكبرين ، وإيماننا منها بأن القضية الفلسطينية قضية محيبي العدالة عامة وقضية كافة المسلمين على وجه الخصوص ، تعلن وقوفها الاكيد إلى جانب هذه الانتفاضة المقدمة التي تهدف إلى تحرير فلسطين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل التراب الفلسطيني وترى أن أي إجراء لا يؤمن تحقيق هذا الهدف لن يكون موضع تأييد الشعب الفلسطيني .

ونحن نناقش الحقوق المفتصبة للشعب الفلسطيني في أرضه ووطنه التاريخي ، أي أرض فلسطين ، من على منممة الأمم المتحدة لا يسعنا إلا أن نتحدث عن المظالم التي لحقت بهذا الشعب من جراء القرارات التي صدرت عن منظمة الأمم المتحدة ضد الشعب الفلسطيني . لأنه وللأسف لقد وُضع أول حجر زاوية في مبنى المظلومية الفلسطينية بواسطة الأمم المتحدة وذلك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ حين أقرت المنظمة قرار تقسيم فلسطين . وعندما قامت المنظمة بعد سنوات من التاريخ المذكور أعلاه بإعلان التاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر يوم تضامن مع الشعب الفلسطيني ، إنما هي قامت بالتعويض عن ذلك .

والآن وفي الوقت الذي تقاوم فيه الأمم المتحدة الهيمنة الأمريكية من خلال عقد هذا الاجتماع الطارئ للجمعية العامة في جنيف ، يجدر النظر جدياً في المظالم التي ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني وعلى رأسها الظلم المتمثل بقرار التقسيم .

نحن نرى قرار التقسيم ظالماً وأن الطريق الوحيد للتعويض هو إقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطيني .

إن القرار ١٨١ (د - ٢) الذي قرر تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧ اتخذ في ظروف تكالبت فيها القوى الشيطانية ممثلة بالاستعمار والصهيونية والقوى الناهبة . وإن الدول الإسلامية والعربية آنذاك لم ترضخ للقرار المذكور ولم تقبل بضياح الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني المسلم .

والآن ونحن نعيش زمن صحوه الأمة الإسلامية وفي الوقت الذي تعرّض الانتفاضة البطولية لفلسطينيي الأرض المحتلة الكيان الصهيوني للخطر ، وفي الزمن الذي يُقرر المجتمع الدولي وممثله ، منظمة الأمم المتحدة ، بالحقوق غير القابلة للإنكار للشعب الفلسطيني وينشئ لجنة دولية بهذا العنوان يجدر بالأمم المتحدة أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتصحيح هذا القرار الذي يقدم ٥٦ في المائة من أرض فلسطين إلى الصهاينة المفتصبين .

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، استناداً إلى العقيدة الإسلامية ومبادئها غير القابلة للتغيير ، ما برحت تساند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل

التراب الفلسطيني المحتل وتدعم حق الفلسطينيين في تأسيس دولتهم الخاصة بهم وهي ترفض تقسيم الأرض الفلسطينية . وعلى هذا الاساس كانت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعد انتصار الثورة الإسلامية في سنة ١٩٧٩ ، الدولة الوحيدة التي تقوم بتعطيل سفارة الكيان الصهيوني المحتل وتفتح السفارة الفلسطينية في مقرها .

وانطلاقا مما ذكر فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية لا تعترف بكيان اسمه إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وعلى هذا تعارض الجمهورية الإسلامية الإيرانية أي موقف يتضمن الاعتراف بالكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين ، بأي شكل من الأشكال ، لأن أي نوع من الاعتراف بالكيان الصهيوني يعني هدرا لحقوق الشعب الفلسطيني وإنكارا لدماء الشهداء الذين استشهدوا في سبيل صون هذه الحقوق أو استعادتها . كما يعني المزيد من القتل للفلسطينيين على أيادي الصهاينة .

هذا وإن وجود الصهاينة في فلسطين ، من وجهة نظرنا ، وجود احتلالي وليس هناك في كل الموازين الدولية قاعدة تعطي حقا للمحتل في ما يحتل من مناطق مهما طال زمن الاحتلال .

إن الكيان الصهيوني بالنظر لحقيقة عدم شرعيته وكونه غريبا عن المنطقة جعل من العدوان أساسا لوجوده اللاشعري وأصبح يعيش على تنفيذ سياسة القبضة الحديدية والقتل والإرهاب .

وما الاعتداء الأخير على جنوب بيروت من البحر والجو إلا دليلا على ما نقول . وإنه لمن دواعي الفخر أن هذا العدوان قد قوبل بمقاومة بطولية من قبل المدافعين الفلسطينيين واللبنانيين وتم دحره ولا شك أنه بعد ترايد قوة روح المقاومة والاستشهاد في الدفاع عن الحقوق سوف يتم دحر الاعتداءات الصهيونية القادمة بقوة وحسم متزايدين .

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية وهي تعلن آراءها هذه لتتهيب بالجميع متوقعة وقوفهم إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني آخذين في الاعتبار الحقائق التاريخية واحترام مبادئ العدالة ومعترفين بالحق الاكيد للشعب الفلسطيني في تأسيس دولته المستقلة على كامل تراب فلسطين المقدس . كما تطالب كافة أحرار العالم

والمسلمين منهم بشكل آخر ، مساندة الكفاح العادل للشعب الفلسطيني المسلم من أجل تحقيق هذا الهدف المقدس .

"إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم"

السيد كاروكوبيرو كامونانويري (أوغندا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : شبه الأمين العام المنظمة في تقريره السنوي بقارب صفير تجمعت فيه كل شعوب الأرض وهبت على أشرعته رياح مواتية . وقال إن الملاحه بحذر وصبر جعلت اجزاء واسعة من الساحل على مدى البصر من السفينة . ولكن بالنسبة لشعب فلسطين لا يبسود الشاطئ في الأفق . والاسوأ من ذلك أن إسرائيل ، بدعم معروف من أحد الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، تعمل على ضمان إبقاء القارب في جو مضطرب ونسف كل حل سلمي للمشكلة .

وتعتبر المسألة الفلسطينية مثالا واضحا على إنكار كل مبادئ الميثاق بما فيها حق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، والحقوق الاساسية للأفراد والشعوب . وإن بقاء هذه المشكلة في حد ذاته يمثل جرحا عميقا في الكيان السياسي الدولي وتذكرة دائمة بأن المبادئ الدولية المكرمة في الميثاق لم تطبق بعد .

ويمثل كفاح الشعب الفلسطيني طوال السنوات ملحمة بسالة وتضحيات ومأساة ونكث بالوعود وإحباط للأمال وخيانة للشقة .

وإن وعد بلغور المشؤوم الصادر في ١٩١٧ - الذي ذكر فيه وزير المستعمرات البريطاني في ذلك الوقت ، في رسالة إلى اللورد روتشيلد ، وعدا بمساعدة الحركة الصهيونية في إقامة دولة صهيونية في فلسطين - قد أدى إلى سلسلة من الاحداث كانت بمثابة مأساة للمنطقة بأسرها وإلى إقامة مستعمرة للمستوطنين . ومنذ ذلك الوقت أصبحت منطقة الشرق الاوسط كلها مرجلا للقوة والعنف والصراع الذي لا ينتهي وأصبح الفلسطينيون ضحايا تلك المأساة . والبريطانيون بعد عجزهم عن احتواء حالة العنف قاموا بتسليم المشكلة إلى الامم المتحدة . وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د - ٢) ، الذي يتضمن خطة الامم المتحدة لتقسيم فلسطين تحت الانتداب .

ومن الجدير بالذكر أنه بموجب القرار ١٨١ (د - ٢) قررت الجمعية العامة تقسيم فلسطين إلى دولتين ، إحداهما يهودية والاخرى فلسطينية . والدولة اليهودية ، وهي بالتحديد دولة إسرائيل ، ظهرت منذ ذلك الوقت ، وهي تستمد شرعيتها من ذلك القرار . أما الدولة الفلسطينية فلم توجد حتى الآن . وقد اتضح منذ البدايه أن إسرائيل كانت راضية بالاراضي التي خصمت لها بموجب خطة التقسيم . وانتهجت طريقا يستهدف إحباط قيام دولة فلسطينية وابتلاع الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الاخرى . وقد اتفق هذا مع طموحاتها في خلق إسرائيل الكبرى .

وبسبب هذه المخططات الإسرائيلية بالتحديد شهدت المنطقة خصاما وموتا ودمارا واسع النطاق . واليوم تحتل إسرائيل أراضي أكبر من الاراضي التي خصمت لها بموجب خطة

(السيد كاروكوبيرو  
كامونانوييري ، أوغندا)

التقسيم ، وهي مصممة على ضمها إلى أراضيها . وقد أجبر ملايين الفلسطينيين على الهرب من منازلهم وأراضيهم والعيش حياة اللاجئين . أما من تبقى منهم فقد تعرضوا لسياسات الإرهاب والاستغلال والإذلال التي تستهدف إجبارهم على الهرب حتى يتحقق حلم "أرض بلا شعب" لبناء مستوطنات إسرائيلية جديدة . وعلاوة على الضم العاجل لمرتفعات الجولان السورية ومدينة القدس الشريف ، فإن التوسع المستمر في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وغزة يستهدف خلق حالة من الامر الواقع لضم تلك المناطق إلى إسرائيل .

وتقارير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة التي رُفعت إلى الجمعية في هذه الدورة تقدم الدليل القاطع على ذلك التصرف الإسرائيلي . وهي تثبت جميعها على نحو لا لبس فيه أن إسرائيل ، الدولة المحتلة ، تنتهك التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . وإن مد التشريع الإسرائيلي والإدارة والسلطة الإسرائيلية إلى الأراضي المحتلة يتناقض مع الطابع المؤقت للاحتلال العسكري . وهذه التدابير قد اعتبرتتها الأمم المتحدة لاغية وباطلة على نحو ملائم .

وما شهدناه طوال هذه العقود إنما يعد ظاهرة خالدة . فالشعوب التي تتعرض للسيطرة والاستغلال من جانب دولة غريبة تظفر إلى أن تهب وتكافح لتحرير نفسها من أجل الحصول على حقها في تقرير المصير . وهذا هو بالضبط ما يفعله الشعب الفلسطيني الآن . فلا مرور الوقت ولا قسوة الاحتلال يمكنهما أن يخفغا من الشمن الذي يتكبده المحتل . فالفلسطينيون رغم ضخامة تضحياتهم واستمرارها قد واجهوا هجوما قاسيا لا يرحم . ولم يتزعزعا في مسعاهم من أجل الاستقلال والعدالة والكرامة الإنسانية . وكانت السلطات الإسرائيلية تأمل في أن تتمكن عن طريق سياسة القبضة الحديدية من إسكات المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة . وكما نعرف جميعا ، لقد خلقت تلك السياسة الظروف لقيام الانتفاضة ، التي استمرت حتى الآن لمدة سنة . وقد استهجن مجلس الأمن الاعمال الإسرائيلية في هذا السياق في قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) . وإن تصور



الانتفاضة على أنها حركة مؤقتة يمكن أن يقضى عليها إنما يعد بمثابة تعمد إساءة تفسير تاريخ الكفاح الفلسطيني برمته . فقد أثبتت الانتفاضة أن الاحتلال مرفوض .

لقد قدم إلينا لفترة طويلة عذر بأن الاعمال الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين والاعمال العدوانية ضد البلدان العربية تتخذ بذرائع أمنية . بل عندما اعتمد قرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) ، كانت إسرائيل تدعي أنها راغبة في استبدال الاراضي المحتلة بالاعتراف بها كجزء من تسوية سلمية شاملة . وقد صدق الكثيرون هذه الخدعة . ولكن الضم الإسرائيلي للقدس ومرتفعات الجولان ، وبناء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة قد كشف بوضوح النوايا الإسرائيلية الحقيقية .

ونعتقد أن أمن كل دول المنطقة يكتسي أهمية حيوية . ولهذا ، نجد أنه من غير المقبول أن تعطى الاولوية لأمن بلد واحد ، على حساب أمن الآخرين ، وأن يستخدم هذا كمبرر لحرمان الفلسطينيين من حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي دولة خاصة بهم . ولا يمكن لأي بلد أن يدعي لنفسه الحق في الأمن بينما يهدد سلم وأمن الآخرين . وعلاوة على ذلك ، يجب أن تذكر إسرائيل بأنها تستمد وجودها من القرار ١٨١ (د-٢) . وذلك القرار لم يبلغ قط ، بل إنه مازال قائما . وبموجب قاعدة الإنصاف ، لا يحق لأي فرد أن ينكر صحة وثيقة يستفيد منها غيره . ومن واجب إسرائيل ، مثل بقية المجتمع الدولي ، أن تعمل على أن تنفذ قرارات الامم المتحدة المتعلقة بالدولة الفلسطينية تنفيذا كاملا .

وقضية فلسطين ، كما أكد الكثيرون ، هي لب أزمة الشرق الأوسط . ومتظل تلك المنطقة في اضطراب طالما لم يوجد حل عادل لهذه القضية . وإن حروب ١٩٤٨ ، و ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، واستمرار تدخل إسرائيل في الشؤون اللبنانية ، والتوتر المستمر في المنطقة ، دليل كاف على هذه الحقيقة الثابتة . فقد تبعت كل حرب هدنة هشة لم تفد إلا في التمهيد لنشوب حرب أخرى . وإذا استمر المأزق الحالي ، فقد يكون هذا هو سيناريو المستقبل أيضا .

وتتحمل الجمعية العامة مسؤولياتها أمام التاريخ . وفي القرارين ٢٦٧٣ جيم (د - ٢٥) الصادر في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ و ٣٣٣٦ (د - ٢٩) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، تعهدت بالدفاع عن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني واستردادها . وفي القرار ٥٨/٣٨ جيم وافقت الجمعية العامة على إعلان جنيف الصادر في ١٩٨٣ ، الذي طالب بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط لإيجاد حل شامل . وقد تقرر أن يحضر ذلك المؤتمر الاعضاء الدائمون في مجلس الأمن وجميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والتي ستشارك على قدم المساواة .

إن الدعوة الى عقد مؤتمر الشرق الاوسط تحظى بتأييد يكاد يكون إجماعيا من جانب المجتمع الدولي . ولقد بذل الأمين العام في الأعوام الخمسة الماضية جهودا هائلة من أجل عقد هذا المؤتمر . كما أود أن أسجل تقدير وفد بلادي للدور الهام الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بشأن المسألة بمجموعها . لقد كانت أنشطة اللجنة فعالة في تعبئة الدعم للمؤتمر الدولي وللقضية الفلسطينية .

إننا في أوغندا لانزال على اقتناع بأن مؤتمر السلام يوفر السبيل الواقعي الوحيد صوب إيجاد تسوية عادلة ودائمة في الشرق الاوسط . ولهذا فإننا نؤيد انعقاده المبكر . وفي هذا الصدد ، نعتبر أن من التطورات الإيجابية قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بإعلان دولة فلسطين وتوضيح موقفه فيما يتصل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وبالنسبة لمسألة إعادة الحقوق غير القابلة للتصرف الى الشعب الفلسطيني وإقامة دولة خاصة به ، فإن موقف أوغندا كان على الدوام مبدئيا وقاطعا . فلقد كنا ولا نزال نؤيد منظمة التحرير الفلسطينية في نضالها . ولهذا فإن أوغندا تعترف بالدولة الجديدة .

ونجد من المؤسف أن يظل انعقاد المؤتمر عرضة للمراوغات والخطط التعميقية التي تدفع بها اسرائيل بدعم ضمني من أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن . ونرى أن هناك حاجة الى زيادة الضغط على اسرائيل لكفالة امتثالها لإرادة المجتمع الدولي . وقرار الولايات المتحدة بعدم منح الرئيس عرفات تأشيرة دخول ليتكلم أمام الجمعية العامة هو على أقل تقدير قرار غير بناء . فضلا عن كون هذا القرار انتهاكا للالتزامات القانونية للولايات المتحدة بموجب اتفاق المقر ، فإنه لا يخدم إلا في تشجيع اسرائيل على مواصلة انتهاكاتها الفادحة لحقوق الإنسان وغيرها من القوانين الدولية . ومن هذا المنطلق ننظر الى المحاولات الرامية الى إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في نيويورك ، فهي تشكل في صدق مبادرات الولايات المتحدة ونزاهتها في عملية السلم الخاصة بالشرق الاوسط . وهذا النوع من الغطاء الواقعي الذي

توفره الولايات المتحدة هو ما جعل اسراييل تتصرف كاطفل المدلل في تلك المنطقة ، تماما كما هو الحال بالنسبة لجنوب افريقيا في منطقتها .

وهناك الذين لاتزال تراودهم الالهام بأن من الممكن حل القضية الفلسطينية بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . ولقد بذلت جهود جامعة لإساءة تصوير الطبيعة الحقيقية لمنظمة التحرير الفلسطينية ووصفها بأنها منظمة إرهابية . ولقد أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية أنها تجسد لآمال وتطلعات الشعب الفلسطيني . وخاضت أقسى المعارك بنجاح . وكل الخدع والجهود الرامية الى تشويه سمعة الحركة قد باءت بالفشل . والنتيجة الناجحة الاخيرة لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر قد أثبتت حنكة منظمة التحرير الفلسطينية ووحدة هدفها . وهكذا ، فإن من يتصور أنه من الممكن تحقيق حل لازمة الشرق الاوسط بدون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، يدفن رأسه في رمال عميقة للغاية . فهي لاتزال المنظمة الاصيلة الوحيدة الممثلة للشعب الفلسطيني .

منذ مدة ما برح عضو دائم في مجلس الأمن يشير الى أنه ليس على استعداد لعقد مناقشات مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا عندما تقبل بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتشجب الإرهاب . ولقد قامت منظمة التحرير الفلسطينية بذلك فعليا في الجزائر . ونجد من المؤسف أنه عندما تدلل منظمة التحرير الفلسطينية على التحرك صوب الاعتدال تلجأ الولايات المتحدة مقابل ذلك الى الاستفزاز برفض منح تأشيرة دخول للرئيس عرفات الى الولايات المتحدة . ومع ذلك يطلب من منظمة التحرير الفلسطينية تقديم تنازلات . ويوجد المرء من المفارقة أن نفس العضو لم يوجه أي مطالب تبادلية الى اسراييل التي لم تستجب قط لأوامر مجلس الأمن والجمعية العامة .

وختاما ، أود أن أكرر تأييد أوغندا للحل الشامل لازمة الشرق الاوسط . ويتعين على مجلس الأمن أن يتحمل عبء مسؤولياته ويحمل اسراييل على الامتثال لأوامر مجلس الأمن . نحن نرى أن الحالة في الشرق الاوسط تشكل خطرا على السلم والامن الدوليين . ويجب على الأمم المتحدة أن توفر سلما عادلا وشاملا . والإطار اللازم للسلم لن يكون

عادلا إلا إذا أعاد للشعب الفلسطيني حقه ولن يكون شاملا إلا إذا أخذ في اعتباره التطلعات المشروعة لشعوب المنطقة وكفل مشاركة الأطراف المعنية . واستعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين يجب أن تشكل حجر الزاوية في التسوية . ويجب أن تنسحب اسرائيل بدون شرط من الأراضي العربية المحتلة .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لاتعهد بدعم أوغندا لمنظمة التحرير الفلسطينية وشعب فلسطين في كفاحهما العادل وتضامنها معها . ونحييها بمناسبة إعلان إقامة الدولة الجديدة .

السيد غيبهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد دخلت الدورة

الثالثة والاربعون للجمعية العامة التاريخ بمقدما بعض جلساتها العامة هنا في جنيف . والظروف التي أدت الى اتخاذ القرار بمقدما هنا معروفة تمام المعرفة . ويكفي القول إننا نجتمع هنا في أعقاب انتهاكات القانون الدولي . وهذه حالة تلزمتنا بشد أزر الذين يهتّون بوجه هذا الانتهاك للمبدأ الأساسي للقانون الدولي بإصرارنا على وجوب احترام المعاهدات - والتزامات المعاهدة التي هي في هذه الحالة محددة تحديدا قاطعا في اتفاق المقر .

إن التصرفات التي قامت بها الولايات المتحدة ، وهي الدولة المضيفة ، فيما يتعلق بتقديم السيد ياسر عرفات لطلب الحصول على تأشيرة دخول قد تسببت في ترك آثار مفرجة . وبالرغم من ذلك فقد حشد المجتمع الدولي جهوده ، كما يجب ، لكي يفي بمسؤولياته تجاه القانون والعدالة عن طريق تأمين الإغناء لموت الشعب الفلسطيني الشجاع ، هذا الصوت الذي يجب الإغناء له إذا ما كان للتصوية العادلة والدائمة لقضية فلسطين ولأزمة الشرق الأوسط أن تتحقق .

إن كسر العظام وفرض العقوبات الجماعية والاحتجاز الجماعي وإراقة الدماء وأعمال القتل والتدمير التي تقوم بها قوات الاحتلال الاسرائيلي بوحشية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل لم تطفئ جمرات الانتفاضة التي بدأت منذ عام . بل ان استمرار الانتفاضة في الأراضي المحتلة ، في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس ، يؤكد العزم الصادق للشعب الفلسطيني على تحقيق كيان الأمة ورفضه التام للاحتلال الاسرائيلي وسياساته وممارساته . وترسل الانتفاضة أيضا رسالة الى المجتمع الدولي بأن أية تسوية سياسية تستبعد الدولة الفلسطينية بصفتها التعبير والنتاج المنطقيين للنضال الدائر الآن من أجل تقرير المصير متبوء بالفشل سريعا .

ولهذا يرى وفد غانا ، بعد أخذ هذه الحقيقة الثابتة في الاعتبار ، أن تمنعت اسرائيل التي يؤيدها فيه حلفاؤها المجاملون لها سيمود عليها بالهزيمة ، كما أنه يزيد من حدة اشتعال الحالة التي بلغت حدا فائقا من التوتر في المنطقة .

إن محاولات اسرائيل لتغيير الوضع القائم بالأراضي المحتلة والطابع الديموغرافي لها عن طريق الضم التدريجي الذي بات جليا في سيامة المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ، وضما للقدس الشرقية ، بالإضافة الى الاحتلال العسكري الوحشي القاسي الذي تمارسه ، كل ذلك انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، قد بذرت ولاتزال تهبذ بذور السخط والعنف والاضطرابات . إن السياسات المقصود بها تحقيق الاطماع غير القانونية في الأراضي وفي الضم تؤكد تأكيدا لا مثيل له على استخدام القوة والتهديد باستخدامها انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة . وهكذا

تقوم اسرائيل بارتكاب أعمال العدوان ضد جيرانها كيغما شاءت ، متحدياً بذلك القانون الدولي والرأي العام العالمي ، وتعمل جاهدة على خلق المناطق المحايدة ، خاصة في جنوب لبنان ، وترسم لنفسها من طرف واحد وبطريقة غير قانونية صيغتها المشوهة لما تسميه بالحدود الآمنة والمعترف بها دولياً .

وعلى الرغم من هذه الأعمال الاستفزازية والانتهاكات الصارخة لحقوق الفلسطينيين والتعننت الذي تبديه اسرائيل ، تقتضي الحكمة تصرفات متأنية ومدروسة من أجل إقرار السلام . ومن الأمثلة على ذلك إعلان الجزائر الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . كما أن قبول المجلس لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، مع قرار الجمعية العامة ١٨ (د - ٢) ، يشكل أساساً أولياً هاماً للحوار والتفاوض حول مصير فلسطين ، وهو موضوع حيوي بالنسبة لأي تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط . ويواصل وفد غانا تأييده لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وبالإشتراك الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الصدد لا يمكننا إلا أن نوافق على ملاحظات الأمين العام الواردة في تقريره بأن :

"الوقت ملائم لكي يأخذ مجلس الأمن على عاتقه ، وهو الذي يتحمل في هذه المسألة المعقدة ، مسؤولية رئيسية معترفاً بها تاريخياً ، مهمة إجراء استعراض مستفيض للحالة بهدف اعتماد نهج عملي يراعي تماماً شواغل جميع الأطراف ومصالحهم الأمنية " . (A/43/867 ، الفقرة ٢٥)

هذا النهج العملي لابد له من وسيلة للتعبير عنه . تلك الوسيلة هي النداء المفوض لعقد مؤتمر دولي للسلام بإشتراك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن كمشاركين لا بديل لهم . ومجلس الأمن قد دعي للانعقاد خمس مرات على الأقل منذ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي ليوجه التوبيخ الى اسرائيل على انتهاكها لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب . وبالرغم من أهمية تلك التنبيهات الموجهة لاسرائيل ، مازال المجلس للأسف يتناول المواضيع الأساسية المترتبة

على الحالة في الأراضي المحتلة بطريقة مجزأة وتدرجية . ومن الواضح أن هذا النهج لا يملح لحل المشاكل التي تؤثر بطريقة مباشرة على صيانة السلم والامن الدوليين . وبالإضافة الى ذلك فإن عدم انتهاج مجلس الامن نهجا موحدا ومتماسكا أعطى الفرصة لأحد الأعضاء الدائمين لكي يحاول من جانب واحد المحافظة على السلام ، ولم يكن ممن المستغرب أن تبوء محاولاته بالفشل . فلا يمكن مواجهة الطابع الدائم لهذه المشكلة بجميع أبعادها إلا بتوحيد جهود المجتمع الدولي التي يعبر عنها مجلس الامن ، وبخاصة أعضاء الخمسة الدائمين .

كان يطلب في الماضي من قيادة الشعب الفلسطيني أي منظمة التحرير الفلسطينية أن تبدي اللمحات التي تسرع من إمكانيات السلم . وجاءت المطالبات الملحة في هذا الشأن من تل أبيب وواشنطن . وقد وردت هذه اللمحات التي لها رد فعل محدد وقوي بالنسبة للسلام ، في إعلان الجزائر الذي يؤكد بوضوح ، في إطار قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها . وبالإضافة الى ذلك فإن بيان السيد ياسر عرفات ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في هذا المحفل أمس اقترح بطريقة معتدلة ومدرومة التعهدات اللازمة لتحقيق تسوية سلمية وتعاونية للنزاع في الأراضي المحتلة .

ومع ذلك يتردد من قدم اليهم غصن الزيتون ويوجهون الطعون ويطلبون المزيد دون أن يلتزموا بأي عملية تفاوضية . إنهم يتصرفون بطريقة تخنق المتحدثين الذين لا يمكن بدونهم التوصل الى حل دائم للقضية الجوهرية التي تمثل لب أزمة الشرق الاوسط ، ألا وهي قضية فلسطين . إنهم يتصرفون كما لو أن ما ينطوي عليه بيان الجزائر يهدد وجهات النظر الجامدة في هاتين العاصمتين ، وهي أنه من المستحيل إقرار السلام أو أنه يجب فرض السلام بالقوة أو على الأقل بشروط تنكر على الفلسطينيين التعبير الكامل عن تقرير مصيرهم . إنهم يتصرفون كما لو كانوا يناهضون السلم ويؤيدون السيطرة في هذه المنطقة .



ويناشد وفد غانا اسراييل والولايات المتحدة ، وهما شريكتان أساسيتان في أي عملية تفاوض حقيقية ، الاستجابة بشكل إيجابي وبناء للخطوات العملاقة صوب السلام الصادرة من الجزائر والتي صدق عليها بيان السيد عرفات أمام المنظمة العالمية . لقد حان الوقت لإبداء حسن النية والعزم الصادق من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . فلا يكفي التسليم بمكاسب إعلان الجزائر بل ينبغي أن يحظى بالتشجيع والرعاية أيضا .

إن الانتفاضة ، مقترنة بالبيان السياسي الصادر عن الجزائر ، تشكل بوضوح ديناميكية جديدة لا يمكنها أن تتراجع ، ديناميكية تضيء تأكيدا وإلحاحا لا لبس فيهما على حل القضية الجوهرية ، قضية الحقوق الوطنية الفلسطينية .

وخلاصة القول ، ينبغي أن تدرك اسرائيل وأصدقائها من تطور الاحداث انه لا يجوز أن يختاروا الأشخاص الذين سيتفاوضون معهم بشأن مستقبل الاراضي المحتلة . وأيضا محاولة لوضع شروط مسبقة ترمي الى حرمان منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني من الوصول الى طاولة المفاوضات ستلحق ضررا فادحا بإمكانية التوصل الى حلول دائمة تحظى بالقبول للمسائل الخطيرة قيد البحث . ويشبه التاريخ أن كلا من الطرفين المتفاوضين ، في سياق الحرب ، لا يكف عن ضمير العداة للطرف الآخر . ولا يمكن أن تختلف الحال بين اسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني . والحقيقة ، ان الطابع العملي يتجلى بوضوح في إعلان الجزائر ، بل ويتدفق منه إذ يجسد مجرى الاحداث في الآونة الأخيرة . وقد حان الوقت كيما تستجيب اسرائيل على نحو مسؤول وواضح فتفصح عن نواياها . فالاعتماد الكلي على القوة أو الإصرار المتعمد على فرض شروط مسبقة صارمة لا يمكن إلا أن يعرقل عملية السلم .

لقد أصفينا باهتمام هذا الصباح الى البيان الذي أدلى به ممثل اسرائيل الذي أشار فيه الى "انتهاكات" منظمة التحرير الفلسطينية ، ويتعين علينا أن نذكر أن ذلك لا يشكل في السياق الحالي إلا مراوغة سياسية . إننا نطالب اسرائيل وكل الدولة بشأن تركيز على العناصر الإيجابية التي تضمنها البيان الذي ألقاه هنا القائد الاعلى لمنظمة التحرير الفلسطينية كيما تدخل كل الاطراف المعنية في النزاع في عهد يسوده السلم .

فليس بمقدورنا أن نعيد سرد هذه الحكاية الطويلة الزاخرة بالاسى والفروس الضائعة وأن نلطف الفجر المشرق للقرن المقبل بالدماء والدماء الناجم عن النزاع المستمر في الشرق الاوسط . وكما ذكر الامين العام قائلا :

"إن من دواعي الالاف الشديد أن الفروس ، في تاريخ الشرق الاوسط ، لم تتوفر في غالبية الاحيان في الماضي إلا في أعقاب حرب . وإن تصاعد النزعات المتطرفة وانتشار الاسلحة في المنطقة بشكل يندب بالخطر اتجاهاً يجب عكسهما إذا ما أردنا تلافي حدوث كارثة في منطقة شهدت بالفعل خمس حروب كبرى وآلاف الضحايا وآلاما يعجز عنها الوصف" . (A/43/867 ، الفقرة ٣٧)

لقد آن الاوان لكي نحمل غصن الزيتون أو نقع ضحية تقاعسنا وإجفافنا . ومن الواضح أن تحقيق السلم ، في العام الماضي ، في جبهات عديدة شهدت حتى اليوم نزاعات مريرة ، يوفر فرصة فريدة لبذل جهد مبدع وحاسم من أجل تحقيق السلم بكرامة لكل الاطراف في فلسطين . ويحدو وفد غانا الامل في اننا سنستطيع الآن أن نستفيد من التطورات الإيجابية الاخيرة فيما يتعلق بالفلسطينيين والاراضي المحتلة .

السيد الشيخ (تونس) : أحييكم ، وأنقل إليكم أطيب تمنيات بلادي الشابتة على التزامها بالمبادئ الخيرة والقيم السامية لمنظمة الامم المتحدة ، الهادفة الى تحقيق الامن والعدل والسلم بين الشعوب والدول .

ان انتقال الجمعية العامة للأمم المتحدة الى جنيف ، هذه السنة ، لمناقشة بند قضية فلسطين في مقرها الاوروبي ، هو تعبير عن استمرارية قيام الامم المتحدة بدورها من أجل العدل والسلم ، في ظروف دولية متميزة ، تدعونا الى مضاعفة الاهتمام بمناقشة هذه القضية ، والتأمل العميق في تطورات نشأتها وحاضرها ومستقبلها .

ولقد استمعنا باهتمام بالغ الى البيان الضافي الذي أدلى به أمي السيد ياسر عرفات أمام هذه الجمعية الموقرة ، شارحا فيه القرارات التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاستثنائية المنعقدة في منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، وموضحا مدى أهمية هذه القرارات ، وأبعادها البنّاءة ، وتأثيرها الإيجابي المباشر على مساعي السلم في الشرق الاوسط وعلى شعوب المنطقة ، وهي تقييم الدليل الاكيد على التزام القيادة الفلسطينية بالشرعية الدولية ، وعلى رفضها للإرهاب ، وعلى توخيها سبل الحوار والسلم .

ان الصوت الداعي الى السلم اليوم هو صوت الشعب الفلسطيني الذي يدرك معنى السلم ، والذي بذل من أجله - وما زال يبذل كل يوم - التضحيات الجسام والشمس الباهظ .

ومن المؤسف حقا أن يأتي قرار وزير الخارجية الامريكي برفض منح تأشيرة دخول للزعيم ياسر عرفات . ولقد عبرنا عن استنكارنا لهذا القرار في الوقت المناسب . وإذ نذكره الآن ، فلنعتبر مرة أخرى عن أسفنا من جهة ، وأملنا في ألا تتكرر مثل هذه

الإجراءات من جهة أخرى ، ولنحیی كذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٨/٤٣ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في هذا الصدد .

تناقش الجمعية العامة اليوم قضية فلسطين في وقت تتدعم فيه بوادر الانفراج في العلاقات الدولية ، نتيجة لانفراج العلاقات بين الدولتين العظميين ، الأمر الذي ساهم بقدر كبير في تخفيف حدة التوتر ، وتطويق حدة النزاعات الإقليمية في مناطق عديدة من العالم ، وهيئاً المناخ المناسب أمام منظمة الأمم المتحدة لاستعادة دورها الطبيعي كإطار دولي مثالي لحل النزاعات ، وإحلال السلام والأمن ، وللإسهام في دعم جو الشقة والانفراج بين القوتين العظميين . وفي هذا التوجّه أثبت مجلس الأمن مجدداً فعالية الدور الحاسم للمنظمات بعهدته ، وبرهن على قدرته على توظيف ما حوّله الميثاق من سلطة ونفوذ من أجل حماية السلم والأمن ، كما دلّ على ذلك قراره ٥٩٨ (١٩٨٧) حول النزاع بين العراق وإيران ، الذي جسّد تلك الإرادة الدولية وأصبح مثلاً لمدى نجاعة هذا الهيكل الرئيسي ولمصداقيته ، إذا ما صحّ العزم وتضافرت الجهود .

وانه لمن دواعي الأسف والتساؤل أن تستثنى قضية فلسطين التي هي أساس نزاع الشرق الأوسط من تحقيق أي تقدم على غرار ما أحرزته منظمة الأمم المتحدة في معالجة وتسوية نزاعات إقليمية أخرى .

فكما ذكر الأمين العام في تقريره :

"لقد شهدت الشهور الأخيرة تقدماً ملموساً نحو تسوية العديد من النزاعات الإقليمية ، ومن شأن الطابع المديد والمتفجر الذي يتسم به النزاع العربي - الإسرائيلي أن يجعلنا في أشد الحاجة وأعجلها إلى تركيز جهودنا الآن في هذا المجال" (A/47/867 ، الفقرة ٣٦) .

ان قبول المجلس الوطني الفلسطيني القرارات الدولية (١٨ د - ٣) و ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٢٨ (١٩٧٣) لهو تعبير قوي عن الالتزام بالشرعية الدولية والإيمان بالمبادئ الأممية والرغبة الصادقة في العمل بهذه المبادئ السامية .

وفي نفس الوقت ما انكفت اسرائيل تضفي بأدعائها المفضرة صفة الإرهاب على حركة التحرير الفلسطينية ، وأثبتت اليوم بكل وضوح وتأكيد انها الجانب الذي يمارس الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني الذي دخلت انتفاضته عامها الثاني ، فأكدت للعالم إصراره على تعلقه بهويته ، وتمسكه بأرضه ، رغم ما يتعرض له منذ قرابة نصف قرن من إرهاب وقمع وتشريد ، ورغم محاولات طمس شخصيته ، وتغيير معالم أرضه .

ان اسرائيل التي تحتل مقعدا في هيئة الامم المتحدة ، بعد أن استمست وجودها من الامم المتحدة نفسها ، ما انكفت تتحدّى المجتمع الدولي وتستتهر بالقرارات الاممية ، وهي قرارات أجمعت على إدانة الممارسات التعسفية الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة ، وممارساتها الإرهابية ضد الفلسطينيين في الداخل والخارج . كما أصبحت تفاخر بذراعتها الطويلة للعدوان على سيادة الدول وحرمة أراضيها ، القريبة منها أو البعيدة ، مبالغة بذلك في الاستهانة بمبادئ الامم المتحدة والمجتمع الدولي .

ولئن كانت اسرائيل تؤكّد بهذه المواقف المتعمّنة استهانتها بقرارات الامم المتحدة فإن أنصار الحرية والعدالة والسلام في مجموعتنا الدولية أشبثوا دوما مساندتهم المستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وفقا للقرارات الاممية وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

وقد جاء ، هذه السنة ، تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان لسكان الاراضي المحتلة ، والوارد بأوشيقة A/43/694 ، بعرض ضاف للممارسات القمعية المتفاقمة التي ترتكبها السلطات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين العزل ، كما أبرز ارتفاع معنويات الشعب الفلسطيني وشدة تمسكه بهويته ، وعزمه على التضحية والدفاع عن حقوقه وتأكيد إيمانه بحقه وبعدالة قضيته .

ان انتفاضة الشعب الفلسطيني تمثل منعرجا حاسما في تاريخه ، ومرحلة مجيدة في نضاله البطولي من أجل استرجاع كرامته وممارسة حقوقه الثابتة ورفضه القاطع للاحتلال .

وقد اجتمع مجلس الامن المرات العديدة خلال الاشهر الماضية لتدارس الوضع الخطير الناجم عن الممارسات الاسرائيلية وأصدر قراراته ٦٠٥ (١٩٨٨) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) وضمنها شجبه لاعمال القمع المسلطة على أبناء الشعب الفلسطيني ، ومطالبته سلطات الاحتلال الاسرائيلي باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ حول حماية المدنيين زمن الحرب ، ووجوب التوصل الى حل عادل للقضية الفلسطينية ، ولنزاع الشرق الاوسط بأكمله .

ولهذا الغرض قدم الامين العام تقريره الوارد بالوثيقة S/19443 بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ الذي أشار فيه الى الطرق والوسائل الكفيلة بحماية المواطنين الفلسطينيين من نير الاستعمار مؤكدا على أن هذه الوسائل وحدها لن تمكن من إزالة أسباب تفجر الوضع ولا من إعادة السلم للمنطقة .

وأعرب الامين العام عن اعتقاده بأنه يمكن التوصل الى حل المشكلة الاساسية عن طريق تسوية شاملة وعادلة ودائمة تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) وتراعي كافة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حق تقرير المصير ، وبأنه ينبغي التفاوض بشأن تلك التسوية بواسطة مؤتمر دولي برعاية الامم المتحدة تشترك فيه جميع الاطراف المعنية .

وتمشيا مع هذه التوصيات التي اختتم بها الامين العام تقريره المذكور والتي أكد عليها مجددا في تقريره الاخير حول الشرق الاوسط عبّر الشعب الفلسطيني من خلال سلطته التشريعية العليا : المجلس الوطني الفلسطيني ، في دورته الاستثنائية الاخيرة بالجزائر عن إرادته في اللجوء الى الإطار القانوني الذي توفره الامم المتحدة وإقراره السلام سبيلا لحل قضيته حلا عادلا ودائما يمكنه من ممارسة حقوقه الثابتة بما فيها حقه في تقرير المصير ، وإقامة دولته المستقلة ، وتوفير ضمانات السلام والامن لكل شعوب المنطقة .

وقد مثلت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني مصادقة على توصيات الامين العام بما فيها قبول قرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) .  
 إن إعلان المجلس الوطني الفلسطيني قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، استنادا الى الشرعية الاممية والى القانون الدولى ، وتأكيدده على انتهاج سبيل السلام ، وإدانة الإرهاب ودعوته لتسوية قضيته عن طريق التفاوض فى إطار المؤتمر الدولى للسلام تحت رعاية الامم المتحدة يمثل خطوة حاسمة نحو السلام قطعها الشعب الفلسطينى وممثلوه .

وإن تونس التى تدرك غاية الإدراك مدى عمق المأساة التى يعيشها الشعب الفلسطينى منذ أربعين سنة والتى تضامنت معه وآزرتة فى كفاحه العادل والمشروع ، وساندته فى حقه فى تأسيس دولته المستقلة منذ زمن كفاحها التحريرى ، جددت ذلك التضامن بإعلان اعترافها القانونى - فى ظل العهد الجديد ، عهد السابع من تشرين الثانى/نوفمبر وبلسان رئيسها زين العابدين بن علي - بهذه الدولة وابتهاجها بالخطوة الجريئة التى خطاها الشعب الفلسطينى ، وتؤكد اليوم مرة أخرى وقوفها الى جانب حقه فى وطنه وفى اشبات هويته .

وقد استقبلت المجموعة الدولية بالترحاب والارتياح قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، وأعلنت دول عديدة عن اعترافها القانونى بالدولة الفلسطينية المستقلة . وفى ذلك تعبير عن سلامة هذه القرارات وتجاوبها مع الإرادة الاممية .

لقد حان الوقت لإنصاف الشعب الفلسطينى ، ولإنهاء محنته ومعاناته . وإن المجموعة الدولية مدعوة اليوم أكثر من أى وقت مضى الى التحرك الفعال من أجل كسر طوق الجمود وأخذ زمام المبادرة من خلال الجمعية العامة ومجلس الامن لعقد المؤتمر الدولى للسلام لإنهاء النزاع وإقامة السلام وضمان التعايش السلمى لكافة شعوب المنطقة .

ان في قرار المجموعة الدولية الصادر بما يكاد أن يكون إجماعاً للاستماع الى صوت الشعب الفلسطيني مغزى عميقاً ودلالة واضحة على عزمها اغتنام الفرصة التاريخية التي وفرتها القرارات البتاءة للمجلس الوطني الفلسطيني ، واتاحتها المواقف المتقدمة للقيادة الفلسطينية ، من أجل الوصول الى حل سلمي عادل شامل ، يضمن استتبات الامن والسلام في الشرق الاوسط ويبدع مناخ الانفراج في العالم .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠